مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠م

د. حسين الرشيد

كاتب وباحث عراقي

ملخص الدراسة

شـــهدت انتخابات العراق التشريعية عام (٢٠١٠م) تهاوي وتصدُّع تحالفات كثيرة، حتى لم يكد تكتُّل ينجو من التشرذم، ليخسر من رصيده بعض عناصره، على حين حاولت جميع القوى رسم مسارات جديدة لنفسها دون التخلي عما تعتبره ثوابت مقدسة، لاسيما الأحزاب الدينية ذات البرامج الطائفية.

وتبـــدو الصورة أكثر وضوحًـــا من خلال إلقاء نظرة على أهم القوائم المشـــاركة في الانتخابات، ما يمثل مدخلاً مهمًّا لإدراك حقيقة الصراع الذي دار بين القوى السياسية ومن يناصر مشاريعها المتنوعة في داخل العراق وخارجه.

وقد كشـــف تنوّع القوائم والتكتلات الانتخابية، وما أفرزته من تنوّع في المشـــاريع والتوجهات والأهداف الاســـتراتيجية، أنَّ جهات عديدة تقف وراء بعض تلك التكتلات والقوائم، وهذه الجهات تتصارع بشدة تبعًا لمصالحها وأهدافها، حتى صار العراق ســـاحة مفتوحة لتصفية الحسابات السياسية والاقتصادية، لاسيما بين أهم خصمين في العراق: أمريكا وإيران.

ورغم التركيز على الموقفين الأمريكي والإيراني باعتبارهما فاعلين رئيســـيين، ليس فقط في الانتخابات ولكن في العملية السياســـية العراقية ككل، تظل مواقف قوى دولية أخرى جديرة بمعرفة موقفها من قضية العراق، وما يمكن للعراق أن يقدمه لها من مصالح وأثر الانتخابات في تحقيقها. وأهمها الموقفين الأوروبي، والروســـي. من جانب آخر ثمة عدد من الملفـــات الداخلية والخارجية تملك تأثيرًا كبيرًا وفاعلاً في تحديد مســـتقبل العراق، وتتمثل داخليًا في: المصالحة الوطنية، ومشـــكلة الاجتثاث، تبني منهج التقســـيم المسمى (الفيدراليـــة)، والصراع على الثروات الطبيعية كما يظل مســـتقبل العـــراق مرتهنًا بعوامل خارجية في ظل علاقاته مع دول الجوار والإقليم مثل إيران وتركيا ودول الخليج العربي.

وبدورهـــا فإن المفاجئات التي أفرزتها الانتخابات العراقية مثل صعـــود المشـــروع العلماني، وتراجع نفوذ الإسلاميين، وتراجع النفوذ الكردي ستشكل مفرقًا مهمًّا لتحديد مستقبل العراق.

إنَّ الفترة القادمة التي سيمر بها العراق ستكون الأصعب والأكثر خطورة، ما لم تحقق الأحزاب والتكتلات جملـــة من الأولويات، التي تبدأ من الإيمان بوحدة العراق أرضًا وشـــعبًا، وتنبذ التخندق العرقي والطائفي، وتحارب الفساد المالي والاداري، وتعتمد خططًا جدية لإعادة إصلاح وتأهيل مؤسسات الدولة، وتطهيرها من آثار المحاصصة الطائفية والحزبية، وإعادة الحقوق المهضومة لشـــرائح عريضة من الشعب العراقي، والحدّ من ثقافة العنف والانتقام والاعتقالات العشوائية التي ملئت فيها المعتقلات بعشرات الألوف.

مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠م

د. حسين الرشيد

كاتب وباحث عراقي

المحور الأول

الانتخابات العراقية.. ولعبة الديمقراطية

تمهيد:

يمكن النظر إلى الحالة العراقية باعتبارها أحد تجليات حروب القيم التي تسعى واشنطن لفرضها على مفردات العالم الإسلامي؛ حيث كانت تهدف باحتلالها للعراق إلى جعلها رأس حربة لما يسمى «دمقرطة» الدول الإسلامية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير؛ لتحويل دول المنطقة إلى واحة للديمقراطية المزعومة على غرار نموذجي اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

لم تكن قواعد اللعبة السياسية في العراق وليدة مرحلة ما بعد الاحتلال، وإنما أُسست في محطات مبكرة سبقت الغزو، عندما اتفقت الولايات المتحدة في حينها مع أحزاب ما يسمى (المعارضة العراقية) على إقرار مبدأ، تمحورت عليه فيما بعدُ كافة قواعد اللعبة السياسية، ألا وهو مبدأ المحاصصة الطائفية والعِرقية؛ حيث يتم النظر إلى العراق من خلال الطائفة والمذهب والقومية وليس العكس، ويُدار هذا المبدأ أو أية خلافات تنشأ عبر آلية عقد الصفقات.

تم ترسيخ هذا المبدأ في كافة مفاصل ما يسمى بالعملية السياسية، سواء في مجلس الحكم، أو في الدستور، أو في طبيعة عمل البرلمان، وتوزيع الوزارات. وأخطر من ذلك كله في القوات المسلحة؛ حيث تنص المادة تاسعًا (أولاً) في الدستور (الجديد)[1] على: أن تتكون القوات المسلحة العراقية من مكونات الشعب العراقي بما يُراعي توازنها وتماثلها.

ولم تسلم من هذه القواعد الطائفية حتى الانتخابات العراقية، التي تشهد في كل مرة شحنًا طائفيًّا حثيثًا، ناهيك عن العقبات الأخرى التي تشوب هذه المسيرة الانتخابية، من خلال افتقار العراق (مثلاً) إلى قانون للأحزاب؛ ينظّم عملها، ويضبط مصادر تمويل الأحزاب المتنافسة، والتأكد من مصادرها، ومدى إمكانية مجيئها من خارج الحدود لتنفيذ أجندات إقليمية.

(١) للاطلاع على النص الكامل للدستور الحالي، يُنظر الرابط: http://www.pmo.iq/index/10-01.htm

ولا شـــك أنَّ غياب هذا القانون الذي يشرف على طبيعة البرامج السياســـية ومدى مطابقتها للمعايير الوطنية يعطـــي الفرصة للأحزاب والكُتل المســـكة بالســـلطة منذ سبع سنين في الاســـتمرار في عملية الشحن الطائفي والعرقي، ويفسّر الفوضى في تنافس عشرات -بل مئات- الأحزاب والكيانات.

وأيضًا بقاء قانون (بريمـــر) الانتخابي الذي ينص على صيغة «القاســـم المشـــترك» بمعنى أن الأحزاب الصغيرة؛ إذا لم تحظ بحد أدنى من الأصوات يؤهلها للاشتراك في الانتخابات؛ فإنَّ أصواتها ستذهب طبقًا لهذا القانون إلى حصة الأحزاب والكتل الكبيرة.[1] ويعد هذا الأمر مفارقة في النظام الديمقراطي؛ حيث تحاول بعض الأحزاب دخول حلبة المنافســـة من أجل التغيير، وإذا بأصواتهـــا تذهب في نهاية المطاف لتعزز الأحزاب الطائفية والعِرقية المهيمنة.

الملاحظ في انتخابات عام (٢٠١٠م) التشريعية أنَّ تحالفات كثيرة قد تهاوت وتصدعت، حتى لم يكد تكتل ينجو من التشرذم، ليخسر من رصيده بعض عناصره، على حين حاولت جميع القوى رسم مسارات جديدة لنفسها دون التخلي عما تعتبره ثوابت مقدسة.

ولا شـــك أنَّ القصد من هذه الخلطة في القوانين واضح، ويكمن فـــي تعمد إبقاء الأحزاب التي تعاونت مع الاحتلال إلى أطول فتـــرة لضمان تمرير مصالح الاحتلال أو المصالح الضيقة لهذه الأحزاب.

وإذا اتضح أساس لعبة الديمقراطية السياسية (بما فيها الانتخابية)؛ فـــإنَّ من المهم الوقوف على القوائم المشاركة وبرامجها، وحقيقة الصراع القائم فيها، وأثر الـــدور الخارجي في تلك المعادلة، وذلك من خلال ما سيأتي من صفحات قادمة إن شاء الله.

أولاً: القوائم الانتخابية (البرامج والتوجهات):

إنَّ الانتخابات البرلمانية الماضية التي جرت في عام (٢٠٠٥م)، أفرزت ظاهرتين بدتا غير منســـجمتين مع بعضهما ومع حقيقة المشـــهد السياســـي السائد في العراق:

الأولى: سيطرة الائتلاف الشيعي المدعوم من إيران على مركز صنع القرار الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية عمومًا والأمنية خصوصًا.

الثانيـــة: اســـتعادة الخلافات القديمة بين الأطراف المكونة لقائمـــة الائتلاف العراقي الموحد لعافيتها في رسم صورة العلاقة فيما بينها، تضاف إليها خلافات ناشـــئة عن ممارســـة السلطة وما تفرضه مـــن دور ووجاهة وامتيازات تثير الكثير من ردود الفعل الصامتة حينًا والمعلنة في أحيان أخرى.[2]

والحقيقة القائمة هنا أنَّ ثمة تقلص كبيـــر في عدد الكيانات السياســـية التي شـــاركت في انتخابات (٢٠١٠م) مقارنة مـــع انتخابات (٢٠٠٥م)؛ فـــإنَّ عـــدد الكيانات السياســـية التي شـــاركت في الانتخابات الأخيرة بلغ (٨٦) كيانًا سياسيًا، مقارنة مع (٢٢٨) في انتخابات عام (٢٠٠٥م)، وهو ما أسهم في تشـــتيت الأصوات بشكل أقل مما حدث في انتخابات عام (٢٠٠٥م)، وفي الانتخابات المحلية التي جرت عام (٢٠٠٩م).[3]

لكن الملاحظ في انتخابات عام (٢٠١٠م) التشريعية أنَّ تحالفات كثيرة قد تهاوت وتصدعت، حتى لم يكد تكتل ينجو من التشـــرذم، ليخســـر من رصيده بعض عناصره، على حين حاولت جميع القوى رسم مسارات جديدة لنفسها دون التخلي عما تعتبره ثوابت مقدسة،

(١) وقد انعكس هذا ســـلبًا على القوائم الصغيرة، التي صارت فريســـة للأحزاب والقوائم الكبيرة، فعلى ســـبيل المثـــال تقدّر عدد الأصوات التي أضيفت إلى رصيد القوائم الكبيرة في انتخابات المجالس البلدية وحدها ما يقرب من (مليون وأربعمائة ألف صوت انتخابي).

(٢) ينظر: الأســـتاذ نزار السامرائي، في دراســـة له بعنوان (استشراف مســـتقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠)، منشـــورة في مجلة شـــؤون عراقية، عدد خاص، كانون الثاني، عام ٢٠١٠م.

(٣) جريـــدة العرب اليوم الأردنية، بعددها الصادر يوم الســـبت، الموافق (٢٠١٠/٤/١٠م).

لاسيما الأحزاب الدينية ذات البرامج الطائفية، وبقيت الأحزاب الكردية وحدها تبدو وكأنها فوق أي تصدع أو اختلاف، مع أنها تختزن في جوفها الكثير من عناصر التشـــرذم، ولكنها أرادت الظهور بمظهر موحد[١]؛ كي لا تضيع عليها الفرصة التاريخية في تكريس المكاسب التي حصلت عليها بدعم أمريكي منذ عام ١٩٩١م، أو تلك التي تم تثبيتها في قانون إدارة الدولة، والدستور الجديد الذي كُتب في ظل الاحتلال.[٢]

وإذا اتضحت هذه الحقيقة؛ فإنَّ الصورة تبدو واضحة من خلال إلقاء نظرة على أهم القوائم المشـــاركة في الانتخابات، حتى تكون مدخـــلاً مهمًا لإدراك حقيقة الصراع الذي دار بين القوى السياســـية، ومن يناصر مشاريعها المتنوعة في داخل العراق وخارجه، **وذلك من خلال الآتي:**

(١) القائمة العراقية:

هي تحالف سياســـي، قومي، علماني، يضم أحزابًا متنوعة بقيادة إياد عـــلاوي. وتتميز هذه الكتلة بأنها جمعت مختلف شـــرائح المجتمع العراقي من المتدين، إلى القومـــي، والليبرالي. ومن شـــخصياتها البارزة طارق الهاشمي المنشق عن الحزب الإسلامي، وصالح المطلك، ورافع العيســـاوي، وأسامة النجيفي، وعدنان الباجـــه جـــي. وقد حرصـــت الكتلـــة العراقية على أن تطرح شـــعارًا وطنيًا وقوميًـــا عامًا، وأن تبدو في تشكيلتها بعيدة عن أي أساس طائفي، وأن تبدو على الطرف المقابل للائتلافات والأحـــزاب الدينية. هذا وقد وُصفت بالعلمانية على خلفية تعارضها مع هيمنة الأحزاب الدينية.

(٢) قائمة ائتلاف دولة القانون:

هو ائتلاف يضـــم عددًا من الأحـــزاب والحركات السياسية، إلى جانب عدد من الشخصيات العشائرية والمستقلة، تشـــكّل حول رئيس الوزراء نوري المالكي. وعلى الرغم من أنَّ المكون الأساس في هذا الائتلاف هو حزب الدعوة (الجناح الـــذي يقوده المالكي) وهو حزب ذو صبغة دينية شـــيعية، إلا أنَّ الائتلاف حرص على أن يخوض الانتخابات تحت شـــعار وطني عام، عابر للطائفية وضم بين أعضائه تمثيلاً نسبيًا لبعض المكونات الأخرى كالسنة والأكراد والتركمان، كما ضم عددًا من الوزراء في حكومة المالكي الحالية.

(٣) قائمة الائتلاف الوطني العراقي:

هي تحالف شيعي في غالبه، يضم عددًا من القوى والأحزاب الشـــيعية الرئيسة يتقدمها المجلس الأعلى الإســـلامي العراقي، ومنظمة بدر، وانضم إليها أيضًا التيار الصدري، وحزب الفضيلة، وتيار الإصلاح الذي يرأســـه إبراهيم الجعفري، وحـــزب الدعوة- تنظيم العراق (جناح عبد الكريم العنـــزي)، ومنظمة العمل الإســـلامي، وحركة حزب الله في العراق، فضلاً عن الشخصيات الشـــيعية الأخرى، أمثال أحمد الجلبي (المؤتمر الوطني)، وموفق الربيعي، وغيرهم.[٣]

(٤) قائمة التحالف الكردستاني:

هو تحالف تقليدي بين الحزبين الكرديين الرئيسين: الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردســـتاني بزعامة جـــلال الطالباني، إلى جانب عدد من الأحزاب الكردية الصغيرة. والســـمة الأساســـية للتحالف هي انطلاقـــه من أرضية قومية كردية، تجمع أطراف التحالف التي تختلف أيديولوجيًا في قضايا كثيرة.

(١) بدا على واقع القوائم الكردستانية تصدعًا ملحوظًا، ويتضح هذا بجلاء في التصدع الحاصل في (حزب الاتحاد الوطني الكردســـتاني) الذي يقوده الرئيس الحالي جلال طلباني، فقد انشقت عنه (قائمة التغيير) بقيادة نيشروان مصطفى، بسبب خلافات داخل الحزب، مع ملاحظة أنَّ قائمة التغيير حققت نتائج مرضية في انتخابات (٢٠١٠م).

(٢) ينظر: الأســـتاذ نزار الســـامرائي، في دراســـة له بعنوان (استشراف مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠)، مصدر سابق.

(٣) حرص الائتلاف على ضم عدد من الشـــخصيات السنية، ولكن أحدًا منهم لم يحصل على أي مقعد في البرلمان.

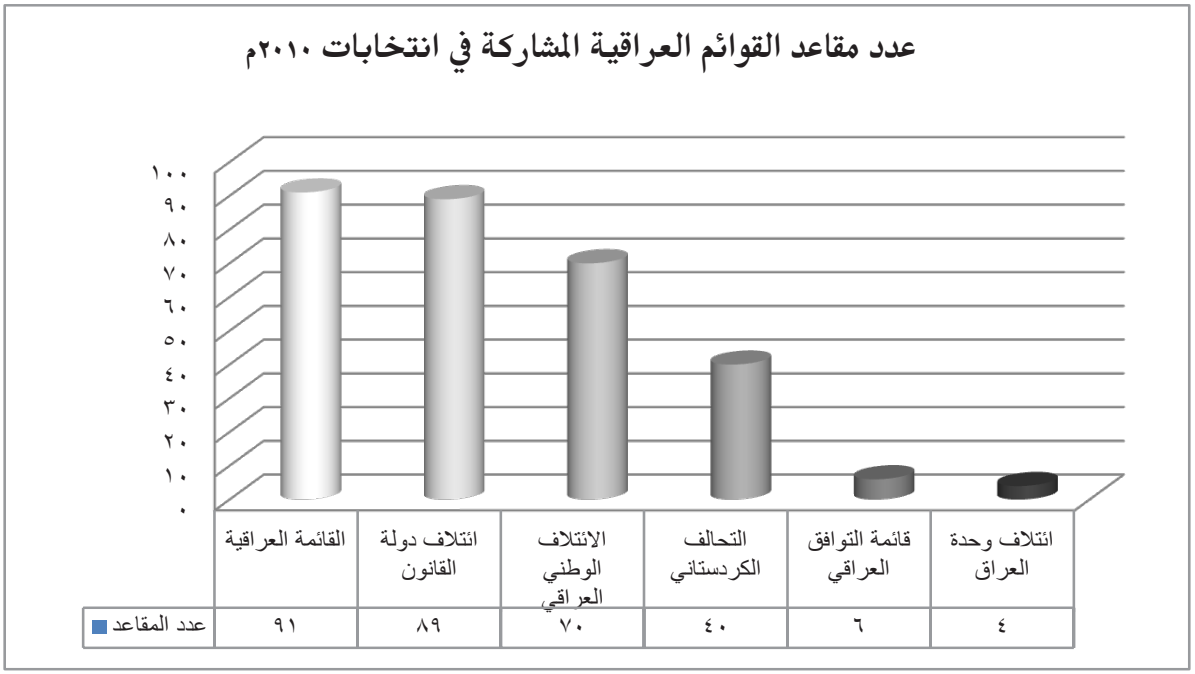

(٥) قائمة التوافق العراقي:

هي كتلة سنية إسلامية في عمومها، ويشكّل الحزب الإسلامي العراقي المكوّن الأساس فيها. وتتركز شعبيتها في المحافظات ذات الغالبية السنية، وهي الأنبار وبغداد ونينوى وصلاح الدين ومحافظة التأميم.

وأبرز مكونات هذه الجبهة: الحزب الإسلامي العراقي، والتجمع الوطني العشائري المستقل، وحزب العدالة التركماني العراقي، والتجمع الوطني لأهل العراق.

(٦) قائمة ائتلاف وحدة العراق:

هو ائتلاف ضمَّ عددًا من الكيانات، وقد شكّله وزير الداخلية جواد البولاني (شيعي)، ويحاول أن يرفع فيه شعارًا وطنيًّا عامًّا عابرًا للطائفية. وانضم إلى البولاني فيه عدد من الشخصيات السنية أمثال أحمد أبو ريشة رئيس صحوة العراق، وأحمد عبد الغفور السامرائي رئيس ديوان الوقف السني، وغيرهم. ويصف الائتلاف نفسه بأنه «مشروع وطني يؤمن بأنَّ العراق بحاجة إلى الألفة والتسامح ودرء المخاطر التي يتعرض لها الشعب العراقي».

وغيرها من القوائم الأخرى.[١] ولعلَّ القارئ يلاحظ التنوع في القوائم، فضلاً عن الأشخاص الذين لُوحظ تحولهم من قوائم طالما عُرفوا بها، وعُرفت بهم[٢]، وتحولوا إلى قوائم أخرى، ربما كانوا يعدون الانتماء إليها في يوم من الأيام تراجعًا عن المنهج والمبدأ!! فما هي العوامل التي ساعدت على ذلك التنوّع والتنقّل؟ هي أمور عديدة أهمها ما يأتي:

١- محاولة مغادرة المشروع الطائفي، وارتداء اللباس الوطني، والتسويق له عبر وسائل الإعلام، في مسعى لاستقطاب الناخبين، والحصول على أصواتهم. فضلاً

(١) لمزيد من التفصيل عن القوائم العراقية المختلفة في تلك الانتخابات يراجع:
http://www.bbc.co.uk/arabic/lg/middleeast/2010/03/100305_sj_iraq_coalations_tc2.shtml

(٢) على سبيل المثال: (طارق الهاشمي) وبعض من كان معه في قائمة التوافق العراقي، أمثال: رافع العيساوي، وعبد الكريم السامرائي، وعمر الكربولي، فإنهم غادروا قائمتهم التي اشتهروا بها وكانت تصطبغ بصبغة الإسلاميين (السنيين)، وركبوا مركب القائمة العلمانية، بقيادة إياد علاوي.

عن مغـــادرة القوائم المصبوغة بالصبغة الطائفية منذ الاحتلال، وهو ما ســـاعد على تكوين قوائم انتخابية متعددة.

٢- إقرار مبدأ القائمـــة المفتوحة التي يتضح معها إقصاء الأشـــخاص الطائفيين غيـــر المرغوب بهم من قبل فئات الشعب العراقي، واعتماد (القائمة المفتوحة وتعدد الدوائر الانتخابية) جعل المنافسة مقتصرة على مرشـــحي المحافظات، وبالتالي صار ســـببًا في إنتاج تحالفات تختلـــف من محافظة لأخرى، مما أســـهم بشكل واضح في تعدد وتنوع القوائم الانتخابية.

٣- ظهـــور بعض الأشـــخاص بمظهر القـــوة، بعد انتصاراتهـــم التـــي حققوها في انتخابـــات مجالس المحافظات التي جرت قبل شـــهور مـــن الانتخابات التشـــريعية، بما زاد من غرورهم، وصار ســـببًا في انشـــقاقهم عن القوائـــم الكبيرة التي كانـــوا يلتفون حولهـــا. وهذا ما جعـــل المالكي (على ســـبيل المثال) ينشـــق عن الائتلاف الوطني الموحـــد منذ انتخابات مجالـــس المحافظات، وتعزز انشـــقاقه في انتخابات عـــام (٢٠١٠م) وحصل على (٨٩ مقعـــدًا)[1]، وهو ما صار سببًا في تمســـك المالكي بالسلطة وتشبثه بها، معتمدًا على نظريته الشهيرة، التي لا يفتأ يكررها في كل مناسبة: «إنَّ من حقق الإنجازات الأولى، عليهِ هو وحده أن يكملها!!».

ثانيًا: الانتخابات.. والصراع بالنيابة:

في ظل مـــا تقدّم من تنوّع فـــي القوائم والتكتلات الانتخابيـــة، ومـــا أفرزتـــه مـــن تنوّع في المشـــاريع والتوجهات والأهداف الاستراتيجية؛ يتم التأكيد هنا علـــى أنَّ جهات عديدة تقف وراء بعض تلك التكتلات والقوائم، وهذه الجهات تتصارع بشدة تبعًا لمصالحها وأهدافها، حتى صار العراق ســـاحة مفتوحة لتصفية الحسابات السياســـية والاقتصادية، لاسيما بين أهم خصمين، هما: أمريكا وإيران.

ومعلومٌ أنه عشـــية الانتخابات العراقية في مارس/ آذار الماضي لم تعد قراءة تضاريس الساحة السياسية أمـــرًا مســـتعصيًا، فالعـــراق وقف مع تدشـــين تلك الانتخابات على أعتاب مرحلة شديدة الانعطاف، فهي تأتي في ظل ظروف يرتبط فيها الحراك السياســـي الداخلي [بشـــدة ودون مقدمات] بالتنافس والصراع الإقليمـــي والدولي، والذي بدوره يجعـــل من العراق مجرد ساحة وخط مواجهة أماميًّا لتصفية الحسابات بالنيابة.

ففي الوقت الذي تعدُّ فيه الولايات المتحدة نفســـها للانسحاب من العراق جراء خسائرها المادية والبشرية الباهظـــة التـــي تكبدتها فيه وفي أفغانســـتان، تقف إيران عازمة دون إبطاء على توظيف المأزق الأمريكي لصالحها، لتملأ الفراغ وتجعل مـــن الحقبة القادمة في العراق حقبة إيرانية بامتياز، لاسيما بعد نجاحها فعليًّا -عبر المناورة داخل العملية السياسية وخارجها- فـــي التغلغل ومد نفوذها فـــي جميع مفاصل الحكم، السياسية والأمنية.

وهذه الورقة التي تلـــوح بها إيران في وجه أمريكا، ولا تفتأ تســـتخدمها في أي وقت شاءت، تتزامن مع

(١) من أهم أســـباب صعود نوري المالكي، وحصولـــه على أعداد غفيرة مـــن المقاعد في انتخابات مجالس المحافظات، فضلاً عن الانتخابات النيابية التي جرت في (آذار/ عام ٢٠١٠م)، ما يأتي:

- اعتمـــاد الخطـــاب الوطنـــي، ودعوته لنبـــذ الطائفية والعرقية والمحاصصة.
- دعوته لتعديل الدســـتور، بمـــا يؤمّن للحكومة المركزية أداء مهامها بصورة انسيابية.
- الدعـــوة لتحقيـــق المصالحة الوطنية، وتوســـيع نطاق المشاركة السياسية.

ولكن الســـؤال هنا: هل استطاع المالكي وحزبه تحقيق تلك الشعارات التي كانت سببًا في صعوده على أرض الواقع؟! لعل الممارسات اللاحقة التي طبعت على ســـلوك المالكي خير جواب على هذا التســـاؤل. فإنَّ ســـلوك الرجل لم يتطابق مع تلك الشعارات المرفوعة، فهو لم يستطع أن يغادر السلوك الطائفي، ما جعله أسيرًا لجملة من التصورات التي مارســـها فعليًّا في التضييق على المعارضين له في الفكر والمنهج، بما فيهم المشـــاركون معه في العملية السياســـية، فضلاً عن إيذاء القوى الوطنيـــة المناهضة للاحتلال ومشـــاريعه. وهذا صـــار معروفًا لكل المتابعين لشأن العراق.

جو انتخابات عـــام (٢٠١٠م) مع ما يرافقه من تفاقم الضغط الأمريكي والدولي على إيران التي تعيش حالة من العزلة والحصار الاقتصادي الخانق على المستوى الخارجـــي، وقد تتطور إلى مواجهة عســـكرية. وهي تشـــهد على المستوى الداخلي حالة من التصدع الذي بدأ يتسع ليشـــمل مستويات شعبية وسياسية ودينية. لذا تحاول طهران بشـــدة عبر ورقـــة العراق تصدير أزمتها إلى الخارج وتحســـين شـــروطها في التفاوض بخصوص ملفها النووي.[١]

في نفس الوقت فإنَّ الولايات المتحدة -كإرادة متحكمة في العراق- ليســـت في وضع أفضل من إيران، سواء على المستوى الداخلي؛ حيث لا تزال تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة تعصف بها، بينما تحاول جاهدة على المستوى الخارجي تقليص كلفتها الباهظة المادية والبشـــرية جراء حماقـــات الإدارة الجمهورية السابقة في العراق وأفغانستان.

وعلى مســـتوى ما أفرزته الانتخابات التشريعية من تقارب النتائج بين القائمة التي تُحسب على الولايات المتحدة الأمريكية، وبين القوائم المحسوبة على إيران، وهو ما يؤكد أن السلطة والثروة في الحكومة القادمة ستشكل معالم المستقبل السياســـي للعراق، والمتيقن منه أن تكـــون من نصيب المعســـكرين اللذين خاضا الانتخابات المنتهية بكل شراسة، **وهما:**

(١) المعسكر الأمريكي:

وهذا المعسكر يرغب بتقليص نفوذ إيران في العراق، وتقليم أظفار الميليشـــيات التابعـــة لها، وترك حكومة موالية لأمريـــكا؛ لتأمين انســـحاب قواتها، وضمان مصالحها في العـــراق خصوصًـــا، والمنطقة العربية عمومًا. وهذه الحكومة تشكلها كتلة إياد علاوي.

(٢) المعسكر الإيراني:

وهذا المعســـكر وضع كل ثقله خلف القوائم الشيعية، من أجل فوزها وتوحدها لغرض تشكيل الحكومة، حتى اســـتطاعت بناء التفكك الشيعي بين العديد من القوى المتناحـــرة، بحيث أجبرت الخارجـــين عن بيت الطاعة للعودة إليـــه، كما حصل مع التيـــار الصدري (الخصم التاريخي للمجلس الأعلى) وحزب الفضيلة، وغيرهم.[٢]

لقد سبقت الانتخابات التشريعية العراقية الأخيرة، أيامًا كانت إيران عازمة فيها بقوة [من خلال حشـــد كافة طاقاتها سواء بالترغيب أو الترهيب] على ضمان فوز قائمة الائتـــلاف الطائفي الموالـــي لها لتكريس وجودها ونفوذها الاستراتيجي في العراق. أما خروج المالكي عـــن قائمة الائتلاف الطائفـــي فهو من باب التكتيك الذي يتعلق بمن يرأس الوزارة ولا يمس جوهر توجهاتها وولائها لإيران، وإذا لم يتحالف مع الائتلاف الطائفي قبل الانتخابات فمن المرجح أنه ســـيتحالف معه بعدها.

في حين كانت الولايات المتحدة تدفع وتحشد باتجاه ما يســـمى بقائمة الحركة الوطنية، الموالية لها، والتي تقـــف ضد القائمة الإيرانية، وترفع شـــعارات وطنية وعلمانيـــة تدغـــدغ تطلعات الشـــارع العراقي، الذي يرغـــب في الخلاص من الحكومـــة الحالية العاجزة، والتي أخفقت على كافة المسارات: الأمنية، والخدمية، والاقتصاديـــة، وهذه القائمة المدعومـــة من أمريكا، مرشحها لرئاســـة الوزراء إياد علاوي، وتحظى بدعم من دول عربية تحاول إدارة صراعها مع إيران بالنيابة في العراق من خلال البوابـــة الأمريكية، ومن المتوقع قيام الولايات المتحدة بترتيب منضدة الرمل السياسية، وتقليم أظافر إيران العســـكرية في العراق استعدادًا لأية مواجهة قادمة معها، أو عند التفكير فيمن سيملأ الفراغ إذا غادرت قواتها العراق.

(١) ينظر: الدكتور خالد المعيني، في دراسة له بعنوان (الانتخابات العراقية والمخاض العسير) منشـــورة على شـــبكة الإنترنت (المعرفة نت) يوم الجمعة بتاريخ ١٤٣١/٣/٥هـ- الموافـــق ٢٠١٠/٢/١٩م، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/11853598-7040-4E5D-AD69-187ED25B53B2.htm

(٢) المصدر السابق.

ولكن، أمام النتائج التي أُعلن عنها، واتضح من خلالها انتصار المشروع الأمريكي المتخفي خلف ظهر القائمة العراقية؛ فإنَّ المتوقع أن تلعب إيران دورًا استثنائيًا مضاعفًا في سبيل تبديد هذا الانتصار، وجعله فارغ المضمون، من خلال جملة من الألاعيب المنظمة التي تسهم بها بعض الجهات العراقية التي غادرت حيادها. ولعل هذا يتضح أكثر من خلال **معرفة ما يلي:**

حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من تدخل إيراني في الانتخابات العراقية، وفق معلومات استخباراتية.

(١) ابتداع ما تسمى (الكتلة الأكبر) ومحاولة التفاف القوائم الشيعية على الحق الدستوري للقائمة العراقية.

(٢) دعم المحكمة الاتحادية العراقية لبدعة (الكتلة الأكبر)، من خلال إعطائها رأيًا يدعم التوجه الشيعي في تكوين تلك الكتلة، بما يحقّق رغبتها في تشكيل حكومة ترأسها شخصية طائفية (شيعية).

(٣) القيام بجملة من المضايقات ضد القائمة الفائزة، من خلال حملة من الاعتقالات التي طالت صفوف بعض أعضاء تلك القائمة، بل تعرض بعض أنصارها للتصفية الجسدية، في وقت فسَّره المحللون بمحاولة إخافة القائمة العراقية، وإجبارها على الإذعان لشروط من يتشبث بالسلطة.

(٤) الاجتماع في طهران، والتواصل الجاد بين القادة الإيرانيين وحلفائهم في العراق؛ للعمل على سحب البساط من القائمة العراقية.

(٥) تعزيز ذلك التواصل بذهاب (علي لاريجاني) إلى العراق؛ للاطمئنان على ما يدور في الساحة العراقية، فضلاً عن قيام الإدارة الإيرانية باستبدال سفيرها في العراق، وتعيين بديل له ممن لهم علاقة وثيقة بالحرس الثوري.[١]

ولطالما حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من تدخل إيراني في الانتخابات العراقية، وفق معلومات استخباراتية، توضح جهود طهران للتأثير على سير الانتخابات لصالح مشروعها في العراق.[٢]

إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه التدخلات الإيرانية التي طالما استفزتها، من خلال الإشراف المباشر لقائد الحرس الثوري الإيراني (قاسم سليماني) على جملة من أهم مفاصل الدولة العراقية ومؤسساتها الحكومية. وهذا الأمر صار متواترًا للجميع، واعترف به حتى الموالون لإيران من أرباب العمل السياسي. وما تصريحات موفق الربيعي (مستشار الأمن الوطني السابق) ببعيدة عنا، فقد أثارت تصريحاته تلك جدلاً كبيرًا عندما اعترف للمرة الأولى بأنَّ إيران تتدخل بشكل سلبي في العراق، وأنَّ لسليماني القول الفصل في أمر العراق.

ولكن المتوقع أن تُبقي أمريكا العصا بيدها، تلوح [وقد تضرب] بها الجسد الإيراني التوسعي في العراق. وطريقة العصا والجزرة الأمريكية هذه ليست

(١) للمزيد من التفصيل يراجع: وكالة الأخبار العراقية، الخميس، ٢٢/ ٢٠١٠/٧م، على الرابط التالي:
http://www.iraq4all.org/news/14854--------q--q-----.html

(٢) صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (١١٤١٩) الصادرة يوم الخميس، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٤م الموافق ١٨ ربيع الأول١٤٣١هـ. وقد رصدت تلك الوثيقة التحركات الإيرانية الأخيرة، بما فيها احتلال حقل الفكة النفطي على الحدود العراقية – الإيرانية، التي «تضر بالسيادة العراقية» بموجب الوثيقة. وأضافت الوثيقة أنه بعد انسحاب القوات الإيرانية من الأراضي العراقية ظهر أنَّ «أدوات حفر أقيمت على الطرف الإيراني من الحدود، مما يظهر أنَّ إيران كانت تقوم بعمليات حفر». وترصد الوثيقة أيضًا إمكانية طلب إيران تعويضات حرب من العراق بعد تشكل الحكومة المقبلة، من جراء الحرب العراقية–الإيرانية. وأفادت الوثيقة بأنَّ «المسئولين الإيرانيين يشيرون إلى أنَّ طهران ستطالب بتعويضات حرب بعد الانتخابات العراقية الوطنية». وخلال لقاء مع مجموعة من الصحافيين في واشنطن يوم ١٦ فبراير (شباط) ٢٠١٠م، قال الجنرال أوديرنو: إنَّ جهود أحمد الجلبي، وعلي اللامي (المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة) لمنع مشاركة بعض المرشحين في الانتخابات تأتي بتأثير إيراني. وقال أوديرنو: «من الواضح أنَّ اللامي والجلبي متأثران بإيران.. لدينا معلومات استخباراتية مباشرة تقول ذلك لنا، ولقد أجريا لقاءات واتصالات في إيران». وأضاف: «نحن نؤمن بأنهما بالتأكيد يؤثران على الانتخابات».

وليدة اليوم؛ فلطالما استخدمتها منذ سنين طويلة.

يقول آلان شوارتز[1]: «ستعتمد واشنطن على استغلال سياسة العصا والجزرة تجاه طهران؛ لتثبيطها عن خوض أي مغامرات فيما يخصّ العراق، علاوة على إعادة نشر قواتها وإعادة بعضها إلى الوطن، وتمركز بعض القوات المتبقية في المناطق الكردية والكويت، وستعمل واشنطن وبغداد على ضمان مساعدة كل من تركيا والكويت والسعودية للحيلولة دون انزلاق المنطقة إلى هوة الحرب».

إنَّ المستقبل المتوقع في ظل هذه التجاذبات (الأمريكية-الإيرانية) وما أفرزته الانتخابات من نتائج قد يبدو مثيرًا ومقلقًا للغاية، ويزداد القلق كلما اقتربت القائمة العراقية من إقناع الآخرين بحقها الدستوري في تشكيل الحكومة، وإمكانية تشكيلها الفعلي لتلك الحكومة.

ولا يمكن للمتابع هنا نسيان الاستراتيجية الأمريكية الظاهرة في تصميمها على الانسحاب العسكري من العراق، وهو ما يشغل إدارة الرئيس «باراك أوباما» مما قد يضعف من قوتها وتهاوي مشروعها، مع مكابرتها التي لا تنقطع عن تأكيداتها المتواصلة بأنَّ (العراق لن يكون تابعًا لإيران)!!

ولذا فإنَّ المعركة التي تنتظر العراق في حالة الانسحاب الأمريكي منه، هو مقاومة النفوذ الإيراني، ومحاولتها إثارة وخلق المشاكل التي قد لا تنقطع، خاصة في حالة عدم رضاها على ما حققته من نتائج مؤلمة، عادت بالفشل على القوائم والتكتلات التابعة لها، والمناصرة لمشروعها.

المحور الثاني

مستقبل العراق في ظل الملفات الداخلية

أولاً : المصالحة الوطنية.. ومشكلة الاجتثاث:

أسهم الاحتلال الأمريكي بشكل مثير في إثارة (النهج الطائفي والعرقي) في العراق، منذ فترة مبكرة من عمره. مستغلاً جملة من الأحزاب الطائفية الساعية لإطالة عمرها السياسي. وصارت الميليشيات الطائفية، والتنظيمات المسلحة التابعة لتلك الأحزاب أداة لتصفية المعارضين، بما صار معه المواطن ضحية تلك الخلطة الرهيبة التي رعاها الاحتلال على عينه.

أسهم الاحتلال الأمريكي بشكل مثير في إثارة (النهج الطائفي والعرقي) في العراق، منذ فترة مبكرة من عمره. مستغلاً جملة من الأحزاب الطائفية الساعية لإطالة عمرها السياسي. وصارت الميليشيات الطائفية، والتنظيمات المسلحة التابعة لتلك الأحزاب أداة لتصفية المعارضين.

وقد ولّد هذا النهج الطائفي ما يشبه القطيعة بين أبناء الشعب، ما جعل الحديث عن (المصالحة الوطنية) أمرًا ضروريًا ومهمًا؛ لإصلاح الخلل المتراكم في الساحة العراقية.

وإذا كانت المصالحة بهذه الأهمية، فأين تكمن مشكلتها!! ولماذا لم تتحقق منذ سنين طويلة؟! إنَّ مفهوم المصالحة عند المشاركين في العملية السياسية تعني (توبة كل المعارضين أو المناهضين لمشروعهم). والحقُ: أنَّ جملة من المشاكل تقف عائقًا أمام تحقق هذا المشروع، **أهمها**:

(١) إنَّ التعامل مع هذا الملف من قِبل الأطراف الحكومية يكون مع الإفرازات وليس مع النتائج، ولم تقترب من تلامس الأسباب والحقائق التي تقف وراء عدم استقرار العراق. وبالتالي فإنهم لا يجيبون على

(١) هو (كاتب أمريكي متخصص في دراسة السياسات المستقبلية)، وقد جاء قوله ضمن موجز لدراسة نشرها معهد الولايات المتحدة للسلام، تحت عنوان «السيناريوهات المستقبلية لحركة التمرد بالعراق»، تقرير رقم (١٧٤)، وقد صدر منذ شهر أكتوبر عام (٢٠٠٦م). على الرابط التالي:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265573076&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout#ixzz0psSmQ5dH

أهم سؤالين: ما هي أطراف المصالحة؟ وعلى أية قاعدة يتم حوار تلك المصالحة؟[١]

(٢) إنَّ مشروع المصالحة الآن مقيد ومحدد بإطار يتم من خلاله الإقرار، بل الاعتراف بالصفحات السياسية لمشروع الاحتلال، وما أفرزه من دستور، وتقسيم، وطائفية، وهدر للثروة.

ومشروع المصالحة المبطّن بالاعتراف بمشروع الاحتلال السياسي، وما أفرزه من حكومات متعاقبة، تأصّل في عهد المالكي، فيوم أن أطلق مبادرته في (٢٥/حزيران/٢٠٠٦م) قرن العفو عن المعتقلين والذين لم يرتكبوا الجرائم والإرهاب، بدعم الحكومة والعملية السياسية!![٢]

تفعيل قانون المساءلة والعدالة:

وإذا أردنا الانتقال إلى موضوع «انتخابات عام ٢٠١٠م» وتأثير موضوع المصالحة عليها، فإنَّ ما فاجأ الجميع هو تفعيل (قانون المساءلة والعدالة) المترجم عما يسمى (قانون اجتثاث البعث)[٣] الذي يتضح معه روح الجفاء والبعد عن التصالح، مما ولّد أزمة كبيرة، كادت أن تطيح بالعملية الانتخابية آنذاك. فيوم أن أعلن عن اجتثاث جملة من المشاركين في العمل السياسي، ومنعهم من المشاركة في الانتخابات، صار التساؤل قائمًا حول مصداقية الشعارات التي تدعو لتوسيع المشاركة في العمل السياسي، من خلال دعم مسيرة المصالحة الوطنية.

إنَّ الانتخابات التي جرت في ظل استعدادات أمريكية للانسحاب من العراق، لا بد أن تطرح بقوة سؤالاً محددًا، عما إذا كانت قادرة على طرح البديل عن الأخطاء التي رافقت تجربة الحكم منذ عام (٢٠٠٣م) وحتى الآن، ورافقت محاولات البعض للاستفراد بالحكم، وفرض وجهات نظره عن طريق تشكيل قوى مسلحة مرتبطة بها، فضلاً عن إقصاء الآخرين واجتثاثهم، إن لم نقل تصفيتهم أو تهجيرهم خارج العراق.

لقد كان قانون الاجتثاث أقرب إلى عقوبات جماعية ذات طبيعة انتقامية؛ لاعتبارات سياسية، ومذهبية، وفكرية، وتقف خلفه تداعيات إدارية وفنية[٤] شملت شرائح لا يستهان بها من شعب العراق. ومن هنا فإنَّ مستقبل العراق في ظل غياب المصالحة، والإصرار على تفعيل قانون الاجتثاث والإقصاء سيكون خطيرًا ومثيرًا، وقد يولّد مزيدًا من الاحتقان والتباعد. فالأمر بحاجة إلى وقفة قانونية وسياسية تبت بصلاحية الهيئات التي أُسست لإقصاء مكوّن معين من مؤسسات صنع القرار في العراق.

ولا يمكن بحال تحقيق مصالحة في ظل سيف العزل والإقصاء والاتهام. فالأمر بحاجة إلى أجواء سياسية مناسبة، وأوضاع أمنية مستقرة، وظروف اقتصادية وخدمية طبيعية، فذلك وحده الذي سيضع

(١) إنَّ الإجابة عن هذين السؤالين يكمن من خلال معرفة حقيقتين، الأولى: أنَّ المشاركين في العملية السياسية يطلقون وصف (الإرهاب والتطرف) على كل المناوئين لهم، وبالتالي فليس من موجبات المصالحة عندهم التصالح أو الاقتراب من هؤلاء. والحقيقة الثانية: أنَّ اختلاف الأيديولوجيات والتفكير يختلف اختلافًا جذريًا بين المشاركين في مشروع الاحتلال، والمناهضين له. فمن يسهم في خدمة الاحتلال ومشروعه يُسمي (على سبيل المثال) مقاومة الاحتلال إرهابًا، بينما يسميه المناهضون مقاومة وجهادًا. والسؤال هنا: كيف يمكن لهؤلاء أن يجلسوا للتحاور، فضلاً عن التصالح؟!

(٢) لمزيد من التفصيل، ينظر: الدكتور خالد المعيني، دراسة مختصرة له بعنوان (وهم المصالحة.. وحقائق العراق السبع)، الخميس ١٤٣٠/٣/٢٩هـ- الموافق ٢٠٠٩/٣/٢٦م، (المعرفة نت) على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DDCB9361-226E-44BD-B8A9-B4F2A4E0C592.htm

(٣) للوقوف على موضوع البعث ومن يقف وراء قانون الاجتثاث، يراجع ما كتبه الأخ علي حسين باكير، في التقرير الاستراتيجي الخامس لمجلة البيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، بعنوان (العراق والتراجع الأمريكي) ص١٨٤.

(٤) معلوم أنَّ حزب البعث كان يحتكر أغلب المناصب العليا والمواقع الإدارية الرفيعة المستوى والمسئوليات الأساسية في الإدارة المدنية والسياسية في الدولة آنذاك، مما يعني إحداث فراغات خطيرة في الجهاز التنفيذي والإداري والفني للدولة العراقية بمجملها، ولعل هذا الأمر هو الأسوأ، إذا ما ترافق مع حل المؤسسة العسكرية والأمنية وبعض الأجهزة الأخرى الحساسة، وهو القرار الثاني الذي اتخذه بريمر باسم سلطة الائتلاف المؤقتة.

مسألة التعايش والاعتراف بالآخر وفق عقد سياسي واجتماعي جديد.[1]

ثانيًا : الفيدرالية (أداة التقسيم):

قبل الخوض في تحديد مستقبل العراق في ظل تبني منهج التقسيم المسمى (الفيدرالية)[2]؛ فإنَّ من المهم إلقاء نظرة على الاتجاهات الأساسية التي تحدد موقف القوى العراقية المختلفة من الفيدرالية في العراق، وذلك من خلال حصره بخمسة اتجاهات، هي:

(١) الاتجاه الأول:

أبرز القوى المؤيدة للفيدرالية كما جاءت بحذافيرها في الدستور العراقي الدائم، والتزامًا بأحكامه وسعيًا لتأكيد سلطاته من خلاله وبواسطته، هي القوى الكردية. ومن القوى المؤيدة إلى حد ما لهذا التوجه، أو أنها لا تعارضه أو تتحفظ عليه، الحزب الشيوعي العراقي وبعض المحسوبين عليه والقريبين من العملية السياسية.

(٢) الاتجاه الثاني:

قوى مؤيدة للفيدرالية من داخل العملية السياسية، لكنها تنظر إليها باعتبارها جزءًا من صفقة تاريخية، لاعتقادها أن الموافقة على الفيدرالية الكردية تجعل الحركة الكردية توافق على فيدرالية أو فيدراليات الجنوب (العربية) (واحدة أو متعددة)، في إطار تقاسم وظيفي «طائفي- إثني».

(٣) الاتجاه الثالث:

الموافقة على الفيدرالية الكردية كحقيقة قائمة وأمر واقع، وجزء من توازن القوى الحالي المختل، لكنه يرفض بشدة الفيدراليات الجنوبية. وبعض أصحاب هذا الاتجاه ينظرون إلى تأييد الفيدرالية الكردية باعتباره تكتيكًا للوقوف ضد الفيدرالية الجنوبية. ومن أصحاب هذا الاتجاه جبهة التوافق، وقائمة التجديد برئاسة طارق الهاشمي، وقائمة صالح المطلك، وقائمة الوفاق برئاسة إياد علاوي، وغيرها.

(٤) الاتجاه الرابع:

يؤيد الفيدرالية كمبادئ وقواعد دستورية وإدارية، لكنه يفترق عنها في التطبيق. وبعض أصحاب هذا الاتجاه من الماركسيين واليساريين والديمقراطيين والليبراليين، الذين يؤيدون الفيدرالية كنظام إداري متطور يتم فيه تقاسم السلطات بين المركز والأطراف بحيث يمكن إحالة كل ما يتعلق بالتعليم والصحة والبلديات والبيئة والخدمات ولواحقها للأقاليم واستقلالها في إطار الحكومة والبرلمانات الإقليمية، بعيدًا عن المركزية الصارمة.

(٥) الاتجاه الخامس:

يعارض الفيدرالية بشدّة كمبادئ وتطبيقات، ويعتبرها دعوة مبطّنة ومقدمة خطيرة للتقسيم والانفصال. ويؤيد هذا الاتجاه القوى المناهضة للاحتلال، وتعتبر هيئة علماء المسلمين التي يرأسها الدكتور حارث الضاري، من أشد المعارضين لمبدأ الفيدرالية.[3]

(١) للمزيد، ينظر: الدكتور عبد الحسين شعبان، أكاديمي عراقي، في دراسة له بعنوان (ماراثون الانتخابات العراقية.. من العزل إلى العزل)، الثلاثاء ١٤٣١/٢/٢٤هـ - الموافق ٢٠١٠/٢/٩م، (المعرفة نت) على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CA8E7451-3A63-4237-AF9F-22EF4CF4D5AE.htm

(٢) من أفضل وأشمل ما كتب في هذا الموضوع كتاب الأستاذ عصام سليم بعنوان (الفيدرالية الخطر الداهم) وقد قام بطباعته مركز الأمة للدراسات والتطوير، ضمن سلسلة قضايا العراق المصيرية. وينظر: دراسة (الفيدرالية العراقية.. المؤتلف والمختلف)، منشورة على شبكة الإنترنت، الأربعاء ١٤٣٠/١١/٣٠هـ - الموافق ٢٠٠٩/١١/١٨م، (المعرفة نت) على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CC81DEA2-3E08-42B0-AC01-59BC16B077F2.htm

(٣) إنَّ الاتجاه الغالب لدى معارضي الفكرة الفيدرالية يقوم على أنها جاءت مع الاحتلال، ويعتبرها جزءًا من مشروع «إسرائيلي» قديم. فيما تعدُّ بعض الفصائل المسلحة مشروع الفيدرالية فكرة صليبية تهدف إلى تقسيم وحدة العراق والأمة الإسلامية، رغم اختلافهما في المنطلقات وفي التقييم.

وإزاء هذا التنوع الـــذي تتضح معه صور الائتلاف والاختلاف في الرؤى والتوجهات، فما هو مســـتقبل العراق في ظل هـــذا التفكيـــر المضطرب لأصحاب القرار في العراق اليوم؟! وهل للشـــعب دور يمكن من خلاله إيضاح الرؤية التي يتم بموجبها قراره من فدرلة العراق وتقسيمه؟

ولعل الجواب يتضح من خلال النتائج التي حصدتها القوائـــم الانتخابية وفق اســـتحقاقات البرامج التي أعلنت عنهـــا، فالقائمة العراقية التـــي يتزعمها إياد علاوي أوضحت بشـــكل لا لبس فيه أنَّ وحدة العراق خط أحمـــر لا يمكن تجاوزه أو القفز عليه. بل إنَّ الأعمدة التي تقـــف عليها القائمـــة يُصنّفون بأنهم من أشـــد النـــاس رفضًا ومعارضة لفكرة الفيدرالية التي يختبئ خلفها مبدأ التقسيم.

الحقيقـة المتفـق عليهـا أنَّ النفـط كان مـن الدوافـع الأساسـية وراء الاحتـلال الأمريكـي للعراق؛ إذ سعى الساسـة الأمريكيون لاحتلال العـراق لتحقيـق مصالـح الولايـات المتحـدة، وتحقيـق مصالحهـم الذاتيـة المتمثلـة فـي مساهماتهم في الشركات العاملة في مجال النفط.

وقائمة المالكي أيضًا لم تخفِ شعارها الداعي لوحدة العراق، والحفاظ على المنجزات السياســـية والأمنية التي يزعم المالكي تحقيقها أثناء فتـــرة ولايته، بل إنَّ المالكـــي يُصنف ضمن الرافضين لفدرلة العـــراق. والمالكي الذي يـــرأس (قائمة دولة القانون) التي حصـــدت (٨٩) مقعدًا برلمانيًّا يتلخص رأيه من الفيدرالية بأنه كان ممن وافق على الفيدرالية الكردية وأبدى مرونة في الأســـابيع بل الأشهر الأول من ترؤسه الحكومة التي انتهت ولايتها، غير أنه عاد وتمسك على نحو شـــديد بـ(مركزية الدولة)، وسعى لتوســـيع صلاحياتها الاتحادية على حساب الأقاليم، وقد عبّر عن موقفه هذا وترجمه بدعوته للمرة الأولى لإعادة النظر في الدســـتور الذي كُتب على عجل في ظل وإشـــراف الاحتـــلال، معترفًا بوجـــود جملة من الخروقات في هذا الدستور، الذي كان المالكي ضمن اللجنة التي صاغت قوانينه وعباراته.[1]

ثالثًـا: الصـراع على الثـروات الطبيعية (النفط كأنموذج):

قبل ما يزيد على ســـنتين نشـــرت كتابي المســـمى «قانون النفط والغاز- حقائق وملاحظات»؛ أوضحتُ فيه المؤامرة التي تتعرض لها الثروة النفطية، في ظل الصـــراع القائم على بحيرة النفـــط التي يطفو عليها العراق.

وبعـــد فترة وجيزة كتبت بحثًا نُشـــر ضمن التقرير الاســـتراتيجي الارتيادي لمجلة البيان بعدده السادس، الصـــادر عـــام (٢٠٠٩م) تحت عنوان (الثروة النفطية العراقية فـــي السياســـة الأمريكيـــة)، ولخصت فيـــه جملة من الأفكار بما لا يمكن ذكرها هنا.

والحقيقـــة المتفـــق عليها أنَّ النفط كان من الدوافع الأساسية وراء الاحتلال الأمريكي للعراق؛ إذ سعى الساسة الأمريكيون لاحتلال العراق لتحقيق مصالـــح الولايات المتحدة، وتحقيق مصالحهم الذاتية المتمثلة في مســـاهماتهم في الشـــركات العاملة في مجال النفط. وقد ســـوغت الولايات المتحدة احتلالها للعراق للرأي العام الأمريكي من خلال الإعلان عن أنَّ عائدات النفط العراقي ستُســـتخدم لتغطية النفقات العسكرية لجيش الاحتلال، وهو ما تحقق بالفعل؛ إذ تمت السيطرة على النفط العراقي ووضعت الولايات المتحدة يدها عليه بشـــكل كامل متذرعة بعدم وجود حكومة ديمقراطية منتخبة.

ثم تنوعت المؤامرة على تلك الثروة من خلال محاولة سنّ ما يسمى (قانون النفط والغاز)، والذي باء بالفشل بعد أن انتهت الدورة البرلمانية الســـابقة دون إقراره. ولـــو قُدّر له أن يُقر لشـــكّل ذلك تحـــولاً مفزعًا نحو خصخصة النفط العراقي على المدى الطويل، وهو ما يعني عودة الشركات الاحتكارية إلى العراق، من خلال

(١) ينظر: دراسة (الفيدرالية العراقية.. المؤتلف والمختلف) منشورة على الشبكة العنكبوتية، مصدر سابق.

توقيع العقود طويلة الأجل معها.

وموضوع (التراخيص النفطية) هو الآخر أسهم بشكل مريب في إهدار الثروة النفطية العراقية، فضلاً عن التصرفات غير المركزية في تلك الثروة، ويتجلى هذا في الإشكال المزمن بين الحكومة المركزية وحكومة ما يسمى إقليم كردستان، حول صلاحية إبرام العقود مع شركات أجنبية، خارج إشراف أو موافقة وزارة النفط المركزية، في وقت هددت فيه وزارة النفط بعدم التعامل مع الشركات الأجنبية فيما لو وقعت عقودًا مع سلطات كردستان.

ولا أريد الاسترسال في هذا الموضوع، ولكن الواجب هنا الإشارة إلى أنَّ المستقبل العراقي في ظل هذه الثروة سيكون خطيرًا ومثيرًا؛ لأنَّ العراق يطفو على بحيرة من النفط، وهو الاحتياطي الثاني أو الثالث عالميًا، والقوى الكبرى وأجهزة مخابراتها تتصارع للاستفادة من هذه الثروة الهائلة.

يقول آلان شوارتز[1]: «ستبقي واشنطن على قدراتها على الوصول إلى النفط العراقي من خلال تشجيع المنافسة التجارية المفتوحة، كما ستضغط على الحكومتين العراقية والإيرانية للسماح للشركات الدولية بتحديث صناعة النفط العراقية، وشراء النفط الخام العراقي».

ومن هنا تأتي ضرورة أن تقف حكومة وطنية (نزيهة) على تلك الثروة، تحفظ للشعب حقوقه، بما يمكن الاستفادة منه في تحقيق الأمن، ورقي الاقتصاد، وانتشال الوضع الخدمي المتردي الذي يعيشه المواطن العراقي.

إنَّ تجار الحروب والمستعمرين لن يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه هذه الثروة، وهم يحاولون الاستيلاء على خيرات الشعوب من خلال القوانين التي تضمن مصالحهم. وتاريخ النفط في المنطقة العربية -كما هو معلوم- تاريخ حروب ودماء ومحاولات لفرض الهيمنة على شعوبها وتكبيلها، حيث استحكمت الشركات الاحتكارية ومن ورائها القوى المتنفذة لوضع اليد عليه عبر عقود واتفاقيات مجحفة، ويكشف تاريخ القرن الماضي كله أنه كان سببًا أساسيًا للصراع السياسي والاجتماعي الدائر في المنطقة.

تاريخ النفط في المنطقة العربية -كما هو معلوم- تاريخ حروب ودماء ومحاولات لفرض الهيمنة على شعوبها وتكبيلها.

وما لم يتم استغلال موارده على نحو صحيح وعقلاني ومتوازن للدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة؛ فإنَّ المزيد من الدماء سيسيل في المنطقة ومعها يتبدد النفط وتضيع فرص التنمية والديمقراطية، ومقابل كل قطرة نفط سيكون هناك ضحايا ودم نازف.

إننا ننتقد التصرفات غير المسئولة من قِبل بعض المسئولين العراقيين؛ حيث يتم تهريب بترول العراق بطرق غير شرعية إلى دول الجوار للاستفادة منها بشكل شخصي.

وأدعو إلى إعادة هيكلة قطاع النفط ليؤدي دوره في بناء العراق من جديد، وإصلاح شركاته وهيئاته العراقية، وفصائل المقاومة والشعب العراقي مطالبون (على حدّ سواء) بالمحافظة على الثروة النفطية العراقية، فإنها خزين الأجيال، وفيها ضمان مستقبلهم ومستقبل بلادهم، ورقيها وتقدمها وازدهارها.[2]

(١) هو كاتب أمريكي متخصص في دراسة السياسات المستقبلية، موجز لدراسة نشرها معهد الولايات المتحدة للسلام، ضمن التقارير الخاصة، برقم (١٧٤) أكتوبر، عام ٢٠٠٦م.

(٢) لمزيد من التفصيل، يراجع ما كتبته في التقرير الاستراتيجي السادس، الصادر عن مجلة البيان، عام (٢٠١٠م) تحت عنوان (الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية).

المحور الثالث
مستقبل العراق في ظل الجوار والإقليم

أولاً: مستقبل العراق في ظل العلاقة مع إيران:

حققت إيران كسبًا لا قِبلَ لها به في العراق؛ بزوال النظام السابق على أيدي الاحتلال الأمريكي، وعملت على بسط نفوذها تدريجيًا، وتنوعت أساليب تدخلاتها وتأثيرها على مجريات الأمور وفقًا لما يقتضيه الحال. وأمام ما يشهده العراق من تطورات واتفاقيات (لا نعلم مدى مصداقيتها) لاسيما الانسحاب الأمريكي العسكري. فما هو حال العراق في ظل الوجود الإيراني العامل على الساحة العراقية بكثافة؟

المتوقع أنَّ الساحة ستنفتح بالمزيد أمام إيران في أرض الرافدين. فإيران التي تتأرجح مصلحتها بين أن تبقى القوات العسكرية الأمريكية في حالة استنزاف دائم في العراق حتى إضعافها وعجزها عن القيام بأي دور عسكري آخر قد يطالها، وبين أن تغادر العراق مهزومة فتضمن بذلك عدم التطاول أو الاعتداء عليها بأسهل الطرق؛ إذا ما وقعت الواقعة واندلع القتال.

ولكن أمام ما أفرزته الانتخابات من نتائج لا تسر القيادة الإيرانية، فإنَّ التدخل الإيراني ربما سينحسر إذا ما أدارت القائمة العراقية معركتها ككتلة حقيقية وليس كرموز أو مجموعات صغيرة لكل منها حساباتها الخاصة، لكنَّ المراقبين يرون أنَّ التغيير الفعلي في حسم موضوع التدخل الإيراني لن يحدث من دون تفاهم عربي إيراني تركي على تحرير حقيقي للعراق وجعله محطة لتفاهم شيعي سني بشكل عام، وتعايش معقول يلغي حالة الحشد الطائفي التي تسود المنطقة.

ويبدو أنَّ هذا التفاهم بعيد المنال في الوقت الراهن، بسبب ما يعيشه الوضع العربي من حالة البؤس الاستثنائي بسبب التراجع المزري أمام الإملاءات الأمريكية، وما يرافقه من تمني بعض البلدان العربية بتحجيم الدور الإيراني من خلال ضربة عسكرية أمريكية، وأقله عقوبات من النوع الصارم. هناك بالطبع حالة الغرور الإيرانية التي لا تخطؤها العين، والتي تتجلى قولاً في كثير من الأحيان، بينما تبدو واقعًا معاشًا في العراق على وجه التحديد.

والمتوقع في النهج الإيراني هو استمرارها في الدفع باتجاه النهج الطائفي الذي عملت على إذكائه منذ اليوم الأول للاحتلال، وسيظل هذا النهج قائمًا ومتزايدًا، خاصة في حالة عدم حسم ملفها النووي، وسيظل الصراع قائمًا بين أمريكا وإيران على ساحة العراق المفتوحة، لاسيما وأنَّ الاحتلال الأمريكي لا يزال جاثمًا على أرض العراق، ولا أحد باستطاعته الجزم بانسحابهم بالفعل، أم أنهم سيعيدون النظر في وجودهم واستراتيجيتهم على نحو يجعلهم شركاء في صنع القرار الداخلي العراقي، بصرف النظر عن مدى قوتهم وحضورهم مقارنة بإيران وحلفائها.

إننا إذا أردنا التركيز على مستقبل العراق بعد الانتخابات في ظل التدخل الإيراني المتواصل فإنه لا بد من التمعن بما سبق الانتخابات من دعم مستمر للقوائم الطائفية بالأموال والدعم المعنوي الإيراني المتواصل. وإذا كانت إيران قد فشلت ربما باستخدام المرجعية الشيعية في النجف في تحقيق مآربها في صعود حلفائها في الائتلاف الوطني بقيادة عمار الحكيم، الذي حقق نتائج غير مرضية قياسًا بإنجازات علاوي والمالكي، فإنها عملت بشكل مثير بما تلا المشهد الانتخابي في استحقاقات الفوز الذي من المفترض أن تنبثق عنه حكومة وفق الاستحقاق الانتخابي.

لعل المتابعين لاحظوا توجه (جلال طلباني) ومعه قادة الكتل الطائفية الشيعية إلى إيران بعد إعلان نتائج الانتخابات، وهو ما دعا البعض إلى القول بأنَّ الحكومة ستشكل في طهران على مرأى ومسمع العالم كله بما فيهم الأمريكان.

وأمريكا وإن بررت هذا الذهاب الذي ضم

شخصيات شـــيعية عن ائتلاف الحكيم ودولة القانون بأنه جاء تلبيـــة دعوة لحضور الاحتفال بعيد النيروز؛ فإنه لا يمكن تغافل ما نتج عنه من تحالف موحد بين الائتلافين الشيعيين (الحكيم والمالكي)، وما رافقه من تصريحٍ مثير لجلال طلباني بأنَّ التحالف الكردستاني ســـينضم إلى هذا التحالف عند الإعلان عنه لغرض تشكيل الحكومة!!

لقد جرت المفاوضات بـــين جناحي هذا التكتل بما لا تشتهِ الإدارة الإيرانية في ظل حالة الشد المتصارع من الحليفين، بما صعب معه الإعلان عن شـــخصية متفق عليها لتشكيل الحكومة، وهو ما دعا قادة إيران لتوجيه طلب لمرشد الثورة الإسلامية بأن يتولى (علي لاريجاني) ملف العراق، لضمان تشكيل حكومة موالية لهم في طهران.[1]

الأمـــر الـــذي لم يطل كثيـــرًا حتى حطـــت طائرة (لاريجانـــي) في بغـــداد للتدخل المباشـــر في عملية المفاوضات الجارية بين ائتلاف المالكي والحكيم!!

وأمام هذه الحقيقة التي تســـعى إيران من خلالها لمصادرة الحق الدســـتوري في تشكيل الحكومة، فهل ينتظر العـــراق حالة مـــن الفوضى في ظـــل الدفع المتواصل لســـحب البســـاط من تحت إيـــاد علاوي والمتحالفين معه؟!

وأختم هنا بحقيقة لا مفر منها، مفادها: أنَّ الاحتلال وعملاءه الذين جاءوا معه هم ســـبب التدخل الإيراني، وبالتالي فإنَّ زوال الاحتلال هو زوال لكل المشـــاريع التي جاءت معه، بما فيها المشروع الإيراني التوسعي. فالضرورة قائمة هنا على التكاتف والتعاون والتآزر لإفشال مشروع الاحتلال، ودحر قواته الغازية في العراق.

(١) للمزيد، يراجع (السومرية نيوز)، الثلاثاء، الموافق ٢٠١٠/٧/١٣م، على الرابط التالـــي: http://www.alsumarianews.com/ar/1/8835/news-details-.html

ثانيًا : مستقبل العراق في ظل العلاقة مع تركيا:

اكتسبت السياسة الخارجية التركية[2] حيال منطقة الشـــرق الأوســـط عمومًا، وما يتعلق بالملف العراقي خصوصًا، حيوية وفاعلية في مناســـبات وإشـــارات عديدة. كانت الإشـــارة الأولى لهذه السياســـة عندما صرّح رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان بأنَّ بلاده لن تقف متفرجة إزاء التطورات التي تجري على الساحة العراقية، وأنَّ العراق تحول إلى أولوية خاصة بالنســـبة لتركيا متقدمًا على ملف الاتحاد الأوروبي. بينما جاءت الإشـــارة الأخرى من رئيس الاستخبارات التركية، ايمري تانير، والتي حذر فيها من اســـتمرار سياسة التفرج تجاه ما يجري في المنطقة، ودعا تركيا إلى أن تكون شريكًا مؤسسًا في اللعبة الإقليمية.

المحللون السياســـيون يرون بأنَّ أسباب التوجه التركي نحو الشـــرق الأوســـط من جديد تعود إلـــى التطورات الخطيرة التي تشهدها الســـاحة العراقية، واحتمالات تفتت بلاد الرافديـــن مذهبيًا وعنصريًـــا، الأمر الذي فرض على أنقرة النظر في سُلّم أولوياتها الاستراتيجية من جديد؛ إذ إنَّ قيام دولة كردية في شمال العراق يشكل في حد ذاته خطرًا كبيرًا على الأمن القومي التركي.[3]

ومن هنا يرى المتابعـــون أنَّ تركيا الآن تمثل العامل الأكثـــر احتمالاً لوراثة الدور الأمريكي في العراق بعد انســـحاب القوات الأمريكية، وذلك بسبب ما تتمتع به تركيا من التأثير على بعض الأحزاب العراقية.

وأمام هذه الحقائق، وفي ظل التغيير المنشود الذي ترتقبه القـــوى الإقليمية (بما فيها تركيا) لتحســـين

(٢) لمعرفـــة جملة من التفصيلات المهمة عن تركيا وأثرها في الســـاحة الدولية، ينظر مـــا كتبه الدكتور كمال حبيب، في بحثه المنشـــور في التقرير الاستراتيجي الخامس لمجلة البيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ص٢١٩ ومـــا بعدها. ومـــا كتبه أيضًا فـــي مجلة (حضارة العراقية)، العدد الثاني، عام ٢٠٠٩م.

(٣) الدور التركي الجديد في العراق، دراســـة للأستاذ طه عودة، منشورة علـــى موقع المســـلم الإلكتروني على الشـــبكة العنكبوتية (الإنترنت)، بتاريخ ١٤٢٨/٣/١هـ، على الرابط التالي:
http://almoslim.net/node/85887

الصورة العراقية وفق التوجهات التي تخدمها، كان لتركيا أثر بالغ في دعم بعض القوائم التي ترى في دعمها خدمة لمشروعها في العراق، لاسيما (القائمة العراقية) التي يتزعمها إياد علاوي، يعاونه بعض القادة الذين تربطهم علاقة طيبة بأنقرة، أمثال طارق الهاشمي وصالح المطلك وآخرون.

ومن الإنصاف هنا القول: إنَّ التدخل التركي في العراق (غير المنظور) لا ينطلق من منطلق المصالح التوسعية، مثلما تقوم به إيران (مثلاً)، بل هو دعم لأطراف تراها تركيا صمام أمان للحفاظ على وحدة العراق وعدم تشتيته وفدرلة أرضه على أساس طائفي أو قومي.

إنَّ الوجود التركي على الخط السياسي العراقي يمثل حالة التوازي التي يرى فيها السياسيون والخبراء ضرورة؛ لخلق التوازن التركي- الإيراني، خاصة في ظل التدخل الإيراني المتصاعد

ولا يمكن أن ننسى الموقف التركي النبيل الذي عارض الحرب على العراق، ومنع أمريكا من استخدام الأراضي التركية لشن الهجمات على العراق في عام (٢٠٠٣م)[1]. وقد قرأتُ تصريحًا للشيخ حارث الضاري في حوار نشرته مجلة البيان في عددها الصادر في شهر شعبان (١٤٣١هـ)، بعد أن سئل عن التدخل التركي فقال: «إنَّ موقف تركيا في العراق لا يختلف كثيرًا عن مواقف الدول العربية؛ لأنها مؤيِّدة للعملية السياسية كما العرب مؤيدون لها؛ على الرغم من أنَّ هذه العملية السياسية هي التي جلبت إلينا كل المشاكل والمصائب التي يعاني منها الشعب العراقي، ومع هذا نأمل من الموقف التركي أن يكون عامل توازن بين التجاذبات الإقليمية والاحتلالية؛ ولاسيما أن أغلب العراقيين يعتقدون -فيما نعلم- أنه ليس لتركيا أطماع جغرافية في العراق ولا نوايا للهيمنة السياسية أو غيرها».

إنَّ ثمة أسباب يراها المتابعون وجيهة تقف وراء اهتمام تركيا بالملف العراقي، فإنَّ مسألة الحفاظ على الأوضاع الأمنية في العراق أحد الشواغل الرئيسة للسياسة الخارجية التركية لاسيما الحفاظ على وحدة الأرض والإقليم؛ وذلك خوفًا من انتقال النزعة الاستقلالية للأكراد في تركيا في حالة ما إذا حصل أكراد العراق على الاستقلال الرسمي.

ومن هنا تتبع طريقة المداراة بين التعامل مع الأكراد في ظل الخط السياسي الحذر، في وقت تتعامل فيه مع حزب العمال الكردستاني الذي يقوم بهجمات داخل الأراضي التركية من خلال القوة العسكرية، لاسيما بعد التصريحات المتعددة من قادة الأكراد بأنه مجموعة مسلحة محظورة.

وعلى هذا النهج تفسر زيارة (مسعود برزاني) رئيس ما يسمى إقليم كردستان لتركيا، وما عالجته من ملفات متعددة، يقف في مقدمتها (قضية حزب العمال) حينما جدد بارزاني موقف القيادة الكردستانية بمنع استخدام الأراضي الكردستانية منطلقًا لشن الهجمات ضد دول الجوار ومنها (تركيا).

أما فيما يتعلق بـ(محافظة كركوك) الغنية بالنفط، فقد أكد البرزاني أنه يدعم حلاً مقبولاً من جميع الأطراف وفقًا لمبادئ الدستور.

إنَّ الوجود التركي على الخط السياسي العراقي يمثل حالة التوازي التي يرى فيها السياسيون والخبراء ضرورة؛ لخلق التوازن التركي- الإيراني، خاصة في ظل التدخل الإيراني المتصاعد، بما لم يعد يخفى على أحد من المتابعين للشأن العراقي.

هذا فضلاً عن الأهمية الاقتصادية والتجارية للعراق بالنسبة لتركيا، وعلى هذا المنوال يُؤكد الخبراء على

(١) للمزيد، يراجع ما كتبه الدكتور مهند العزاوي، في مقالة له بعنوان (تركيا وتحديات الدور المقبل) منشورة على شبكة المنصور العراقية، السبت، ٢٤/شعبان/١٤٣٠هـ، الموافق ١٥/أغسطس/٢٠٠٩م، على الرابط التالي: http://www.almansore.com/MakalatL/MK-DrMohanned16-08-09.htm

أنَّ أنقرة في السنوات القليلة الماضية قد اتخذت عددًا من الخطوات الحثيثة التي تسهم بشكل أو بآخر في تحقيق تلك الأهداف سالفة الذكر، **لعل من أبرزها:**

(١) قيام تركيا بدور إيجابي ونشط في العراق من خلال زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين. وإنَّ تركيا تعتبر حليفًا وشريكًا سياسيًا قادرًا على إعادة بناء الاقتصاد العراقي لاسيما البنية التحتية، فضلاً عن أهميتها فيما يتعلق بقدرتها على تأمين خطوط ومسارات تصدير الطاقة. وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن التجارة والاستثمارات التركية في المنطقة الكردية في شمال العراق تمثل أحد أهم عوامل الاستقرار.[١]

(٢) تقديم اقتراحات مؤقتة لإدماج أكراد العراق في النظام السياسي العراقي، وتفعيل دورهم ضمن السلطة المركزية، التي تضمن من خلالها عدم تفكيرهم في الانفصال.[٢]

وأختم هنا بما أصدره معهد السلام الأمريكي في نهاية شهر مايو / آيار، من تقرير خاص في عشرين صفحة عن العلاقات التركية مع العراق عامة وإقليم كردستان خاصة، تم التوصل فيه إلى أنَّ الدور التركي له «أهمية كبيرة في استقرار المنطقة» لاسيما مع استعداد القوات الأمريكية لمغادرة العراق.

ثالثًا : مستقبل العراق في ظل العلاقة مع دول الخليج:

في ربيع عام (٢٠٠٣م) تعرض العراق للاحتلال الأمريكي، وعلى الرغم من حالة الارتياح الواضحة وتنفس الصعداء في منطقة الخليج العربي؛ نتيجة التخلص من النظام الحاكم في العراق، وحالة التهديد التي كانت تشعر بها الكويت خاصة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة السابقة. إلا أنَّ السنوات التالية أثبتت أنَّ حالة عدم الاستقرار استمرت بشكل أكثر خطرًا على المنطقة، مع حالة عدم توازن القوى التي أصابت النظام الإقليمي الخليجي بضعف العراق، ورجحان كفة إيران، وتفوقها وتوسع أحلامها، بما يمكن تسميته (عصر الإمبراطورية الفارسية) بإقامة قوة عظمى إيرانية تسود على الشرق الأوسط من طهران إلى لبنان، مرورًا بالخليج العربي، والعراق، وسوريا، وفلسطين، وحتى اليمن.

لا يمكن التغافل (بطبيعة الحال) عن المخاوف المتزايدة لدى دول الخليج العربي نتيجة حالة عدم الاستقرار والعنف والفوضى، المصاحبة لظهور أغلبية حاكمة شيعية وصلت إلى السلطة بين (٢٠٠٥-٢٠١٠)، وقد تتحكم بمفاصل مهمة في الحكومة القادمة، فضلاً عن الطموحات المتنامية التي برزت لدى شيعة الكويت والبحرين والسعودية.

لا يمكن التغافل (بطبيعة الحال) عن المخاوف المتزايدة لدى دول الخليج العربي نتيجة حالة عدم الاستقرار والعنف والفوضى، المصاحبة لظهور أغلبية حاكمة شيعية وصلت إلى السلطة بين (٢٠٠٥-٢٠١٠)، وقد تتحكم بمفاصل مهمة في الحكومة القادمة، فضلاً عن الطموحات المتنامية التي برزت لدى شيعة الكويت والبحرين والسعودية، وعدم الاستقرار والعنف المتصاعد بين القوى المتنافسة في العراق مما أربك المشهد الخليجي، وتحول حالة الارتياح بالتخلص من النظام السابق إلى صداع أمني وسياسي.

لقد جاءت الانتخابات العراقية في مارس عام (٢٠١٠م) وفق ما أُعلن من نتائج، وتقدّم القائمة

(١) تحدثت مصادر محلية عراقية في مطلع شهر تموز من هذا العام (٢٠١٠م) عن محاولات تركية عراقية؛ لتوسيع مجالات التعاون التجاري بين تركيا وما يسمى إقليم كردستان. حسبما نقلت قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ٢٠١٠/٧/١م.

(٢) رؤية أمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط، دراسة للأستاذ أحمد زكريا الباسوسي، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية- لندن، على الرابط التالي:
http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-taqarir-30.htm

العراقية بأغلبية الأصوات، بما يمكّنها دستوريًّا من تشكيل الحكومة باعتبارها القائمة الفائزة، وهو ما ولّد حالة من الارتياح لدى دول الخليج، يرافقه ترقب أن يكون زعيم القائمة العراقية (إياد علاوي) سدًّا منيعًا للتمدد الإيراني بالمنطقة.

وأمام هذه الصورة، لم يكن لدول الخليج إخفاء حقيقة الارتياح الذي تحقق لها، وأذكر هنا أنَّ وزراء خارجية دول مجلس التعاون قد عقدوا دورتهم الـ(١١٤) في الرياض في التاسع من مارس عام ٢٠١٠م، وأصدروا بيانًا بخصوص الشأن العراقي أكدوا فيه احترامهم لوحدة العراق، واستقلاله، وسلامته الإقليمية، وعدم التدخل في شئونه الداخلية، والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وتحقيق الأمن والاستقرار والإسراع في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية العراقية، والتي يجب أن تستوعب كل أطياف الشعب العراقي من دون استثناء أو تمييز أو إقصاء.

إنَّ دول الخليج تسعى لتحقيق التوازن في العراق من خلال وجود العلمانيين السنة (القائمة العراقية)، والخشية هنا قائمة من نفوذ إيراني مع ظهور قلق خليجي ينطلق من فكرة أنَّ العراق المتشرذم الطائفي يسهل اختراقه من القوى الإقليمية، وخاصة إيران، القوة الأكبر في النظام الإقليمي الخليجي، عبر تدخلها في شئون العراق الداخلية، وأنَّ الأمر بات يؤرق دول مجلس التعاون الخليجي ومنها المملكة العربية السعودية.

ووفقًا لهذه المعطيات والدلائل المتقدمة؛ فإنَّ مستقبل العلاقة الخليجية- العراقية ستتضح ملامحها بصورة أجلى كلما وضحت صورة التشكيلة الحكومية القادمة، ومن يقف على رأسها.

المحور الرابع
مستقبل العراق في ظل المفاجآت التي أفرزتها الانتخابات

أولاً: صعود المشروع العلماني.. (أثر الدور الخارجي في المعادلة):

ابتداءً من الصحيح القول بأنَّ صعود المشروع العلماني جاء نتيجة الصراع الأمريكي- الإيراني. الذي رغبت الولايات المتحدة أن تخوضه هذه المرة عبر اللعبة السياسية الجارية على الساحة العراقية.

ومن هنا نستطيع التأكيد على أنَّ السيناريو الأمريكي الذي كان مرتقبًا قبل الانتخابات ويحظى بدعم من الدول العربية وتركيا يتمثل في السعي الحثيث باتجاه فوز كتلة من السياسيين الموالين للمشروع الأمريكي ممن يرفعون شعارات وطنية، وينأون بأنفسهم عن الشعارات الطائفية. الأمر الذي تأمل أمريكا أن ينتج عنه انفراج نسبي في الوضع السياسي والأمني المحتقن، فضلاً عن العمل من خلاله على إبعاد شبح السيطرة الإيرانية المباشرة على مقدرات العراق، ويقدّم فرصًا أكبر لتحقيق (المصالحة الوطنية)، وعودة الكفاءات إلى العراق.[١]

فالمؤكد إذن أنَّ أمريكا يعاونها بعض حلفائها من الدول العربية وتركيا على صعود التيار العلماني، الذي لا يبتعد كثيرًا عن الإسلام، مما يسمى (العلمانية الجزئية) إن صح التعبير، ولعلَّ الإدارة الأمريكية كانت عازمة على إقصاء الإسلاميين عن الفوز هذه المرة نتيجة تحكمها بجملة من الملفات. يقول غراهام فوللر (منذ وقت مبكّر)[٢]: «إنَّ الإدارة الأمريكية ستمنع أي تيار راديكالي إسلامي حتى لو جاء عبر الانتخابات».

(١) ينظر: الدكتور خالد المعيني، في دراسة له بعنوان (الانتخابات العراقية والمخاض العسير)، مصدر سابق.

(٢) هو باحث في الشئون الاستراتيجية الأمريكية، شغل منصب نائب رئيس الاستخبارات القومي في المخابرات الأمريكية. وقد جاء قوله المنقول ضمن حوار أجرته معه «مجلة شئون الأوسط» في عددها المرقم (١١١) ص١٤٧.

وإذا اتضحت هذه الصورة؛ فإنَّ واقع هذا الصعود يمكن قراءته من خلال البيئة التي انتصرت له، وعملت بشكل حثيث على صعوده ونصره!! لجملة من الأسباب التي أسهمت في ذلك. فعلى الرغم من تصويت العرب السنة الواسع النطاق لقائمة علاوي (الشيعي العلماني)، والنتيجة السيئة لـ(قائمة التوافق= الحزب الإسلامي) لم تكن مفاجئة بحال، فإنَّ التفسيرات المتعلقة بأسبابها قد تباينت وستتباين بين المراقبين والمعنيين بالوضع في العراق.

فقد ذهب البعض إلى القول: إنَّ ذلك كان تعبيرًا عن انحياز العرب السنة إلى العلمانية ورفضهم للمنطق الطائفي في حكم العراق. بينما ذهب آخرون إلى أنَّ ذلك عائد إلى فشل تجربة الحزب الإسلامي في ميدان السياسة منذ مجيء الاحتلال من جهة، وتوفر عدد من الرموز الأكثر قبولاً في قائمة علاوي، والشعور العام بأنها مدعومة من الأطراف المعادية للنفوذ الإيراني في العراق من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك أنَّ خيارات السنة الراغبين في التصويت لم تكن كبيرة؛ فقد حشرت بين أهم خيارين، بين قائمة التوافق وهي عمليًا الحزب الإسلامي كما تقدم، وبين قائمة علاوي، فكانوا أن اختاروا الثانية، وساعد على هذا الاختيار بالطبع التجربة الفاشلة للحزب الإسلامي خلال السنوات الماضية، وهو الذي ما برح يفرط بورقة العرب السنة في معظم المحطات بثمنٍ بخس، يقف في مقدمة ذلك تمرير الدستور البائس، الذي يعدّ سبب المشاكل في العراق اليوم.[1]

ولا شك أنَّ الدعم التركي والعربي للقائمة قد منحها زخمًا أكبر في وعي الناخبين، بحيث ظهرت بوصفها قائمة التصدي للنفوذ الإيراني، في وقت تقدم العداء لإيران على أي شيء آخر في وعي أكثر العرب السنة؛ لاعتبارات التطهير الطائفي الذي شكوا منه بمرارة، ويعتقدون أنَّ إيران قد دعمته أو سكتت عليه في أقل تقدير.

وفي ذات السياق المتعلق بدوافع ناخبي القائمة العراقية، تحضر بشكل أساسي طبيعة القائمة من حيث التشكيل. ذلك أنَّ تزعم علاوي (الشيعي صاحب التاريخ الإشكالي) للقائمة لم يكن يعني الكثير بالنسبة للناخبين في كثير من مناطق السنة؛ إذ تتقدم في وعيهم الثقة بخيارات الرموز السنة الذين انضموا إليها، وعلى رأسهم -بل أهمهم- أسامة النجيفي الذي يحظى بشعبية كبيرة في الموصل ظهرت على نحو واضح في انتخابات المحليات قبل عام ونصف؛ حيث حصدت قائمته «الحدباء» معظم مقاعد المحافظة، كما تأكدت في هذه الانتخابات؛ حيث منحت الموصل للقائمة العراقية النسبة الثانية من المقاعد بعد بغداد. وإلى جانب النجيفي، هناك صالح المطلك الذي حصلت مجموعته على شعبية أكبر إثر استبعاده من الترشيح بدعوى انتمائه لحزب البعث، وكذلك حال الخارجين من الحزب الإسلامي مثل طارق الهاشمي الذي ارتفعت شعبيته بعد تصديه لمسألة المهجرين في قانون الانتخاب، ومعه رافع العيساوي وآخرون.[2]

ثانيًا : تراجع نفوذ الإسلاميين:

من أهم ما ميَّز هذه الانتخابات تراجع نفوذ الإسلاميين وانحسار المقاعد البرلمانية التي حصلوا عليها من قبل. وبنظرة سريعة على ما كسبه الحزب الإسلامي (السني) والمجلس الأعلى (الشيعي) تتضح صحة هذه الجزئية. فالحزب الإسلامي لم يحصل إلا على ستة مقاعد في عموم العراق، بينما لم يحصل المجلس الأعلى إلا على سبعة عشر مقعدًا.

لقد بدأ خطاب إعلامي جديد يفرض نفسه على الشارع السياسي الحكومي في ضوء نتائج انتخابات

(١) ينظر: الأستاذ ياسر الزعاترة، في دراسة له بعنوان (السنة والعلمانية و«الإسلامي» في انتخابات العراق)، منشورة على الشبكة العنكبوتية، الاثنين ١٣/٤/١٤٣١هـ- الموافق ٢٩/٣/٢٠١٠م، (المعرفة نت)، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4122947A-DCB1-4731-83D0-FC71321927F0.htm

(٢) ينظر: المصدر السابق.

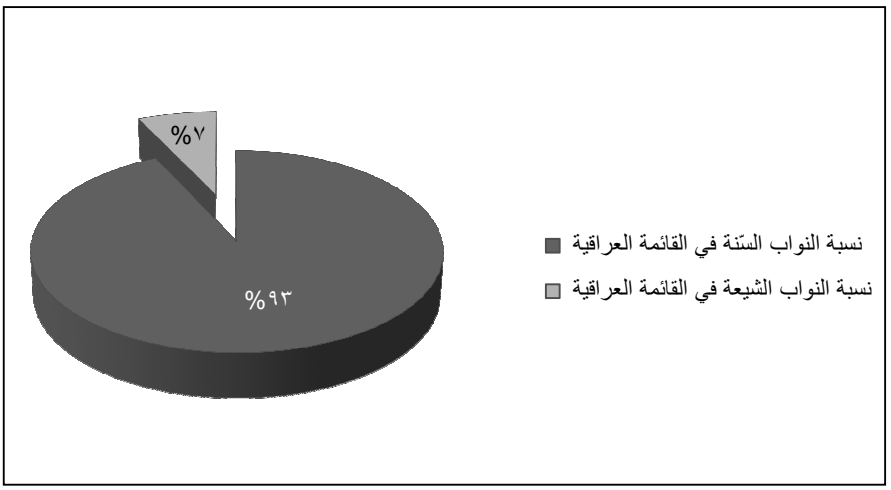

مجالـــس المحافظات في كانون الثانـــي ٢٠٠٩م، فقد أخذت شـــعارات معلنة جديدة تشـــق طريقها، كشعار (وحـــدة العراق) و(عروبة العراق) و(ســـيادة العراق)، باعتبارها خطوطًا حمراء. وهذا ما صرح به المالكي[1] (على سبيل المثال)، وكأنه يرد به على دعوات المجلس الإسلامي الأعلى لإقامة الفيدرالية، مع أنه حليفه اللدود في انتخابات (٢٠٠٥م)، وخصمه العنيد في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة، وخاصة بعد سقوط شعار فيدرالية الوسط والجنوب، وهو الحلم الذي مات عبد العزيز الحكيم ولم يتمكن من رؤيته، بعد أن خذل أهل الوسط والجنوب تحالفه، وصوتوا لمرشحين منافسين، مـــن ضمنهـــم قائمة رئيس الـــوزراء (ائتـــلاف دولة القانون)، كما أنَّ الحديث المتكرر للمالكي عن ضرورة إعادة النظر بالدستور لجهة ترجيح صلاحيات المركز على الأطراف لمست مشـــاعر الكثيرين ممن يتطلعون إلى فرض هيبة الدولة المركزية.

فتحصل مـــن الكلام المتقـــدم أنَّ الخطاب الوطني (الشكلي) ســـبب من أســـباب تراجع نفوذ الأحزاب الدينية، التي طالما تبنت النهج الطائفي، ولم تســـتطع بحال التخلي عنه!!

وثمة سبب آخر شجّع على ذلك التراجع الكبير، يتمثل بالانشقاقات التي طالما حصلت في كبرى القوائم التي كانت مؤتلفة، ثم تعزز انشقاقها في انتخابات البرلمان عام (٢٠١٠م)، ناهيك عن دور الشـــعارات التي رفعها المنشـــقون، مما يدغدغ عواطف ومشاعر الجماهير، التي تعشق الوحدة والاستقلال.

والتساؤل واردٌ هنا عن المشروع (الطائفي) الذي تبنته الأحزاب الدينية في الانتخابات، ومصيره ومستقبله؟ ولتوضيـــح ذلك لا بد من التأكيد هنا على أنَّ من أهم مميزات هـــذه الانتخابات أنَّ الاســـتقطاب كان فيها سياســـيًا (شـــكليًا) أكثر مما هو ديني وطائفي، وإذا كانت أول انتخابات تشريعية في العراق بعد الاحتلال عام (٢٠٠٣م)، قد تميزت بالاستقطاب الطائفي العلني والقومي الحاد، فإنَّ هـــذه الانتخابات تجري في ظل انقســـام داخل المكونات الكبرى في البلاد. فالشيعة منقســـمون، والسنة منقســـمون، والأكراد منقسمون أيضًا.

ولعل المتابع يدرك في انتخابات عام (٢٠١٠م) حالة الوعي التي فصلت بين اختيـــار الناخبين والتوجهات الدينيـــة التي كانت تتبناها بعض الأحزاب، بما جاءت معه نتائج هذه الأحزاب الدينية متواضعة، ومن هنا فإنَّ تصور الدين نقطة يحتكر الوقوف عليها هذا الحزب أو ذاك، بدل كونه مرجعية فكرية وقيمية وتشـــريعية؛ ألقى بظلاله السلبية على عملية التصويت.

(١) كان هذا التصريح بتاريخ (٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩م)

غير أنه (مع كل هذا) جاءت محددات التصويت لتعزز العامل الإثني والعامل الطائفي في جمهور غفير بين أبناء الطوائف جميعًا، وإن كان في بعضه أخف من بعض، ومن هنا فإنَّ المؤكد أنَّ العامل العشائري (ومنها مجالس الصحوة) سقط بشكل كبير في انتخابات (٢٠١٠م)، ولم يستطع أحدهم الفوز إلا بشكل محدود[١]، فيما كان العامل الديني (الطائفي) طاغيًا على سلوك الناخب الشيعي في المناطق الشيعية (جنوب العراق)، بينما اتجه عموم السنة إلى دعم المشروع العلماني، وهذا سرّ فوز القائمة العراقية[٢]، وهو السر في أن يكون أغلب أعضاء هذه القائمة من السُّنّة.

إنَّ حشر البعد الديني بشكل واسع في ميدان الحكم في بلد (متعدد الأعراق والأديان والطوائف) كالعراق، ستكون له تبعاته المدمّرة على النسيج الوطني، ولنتخيل أي مناهج تعليمية في الدين والتاريخ يمكن الاتفاق عليها بين السنة والشيعة، مع علمنا بأنَّ قراءتهما للتاريخ أكثر من متناقضة، فضلاً عن الفقه الذي يتبنيانه، ناهيك عن التناقضات الأخرى مع الأكراد. وفي حالة من هذا النوع التعددي لا مكان لحكم طائفي.[٣]

ومن هنا يرى جملة كبيرة من الكتّاب والمحللين (بما فيهم الإسلاميون) أنَّ التكوينات العلمانية المنفتحة ستظل أصلح لحكم العراق، إلى أن تنجح الأحزاب الدينية (الطائفية) في الارتقاء بفكرها من المستوى الطائفي المنغلق إلى المستوى الإسلامي المنفتح على كل مكونات مجتمعاتنا المذهبية والدينية والعِرقية، على أساس مبدأ المواطنة والاشتراك في برنامج وطني لحل مشكلاتنا منبثق من اجتهاد يستند إلى مرجعية أمتنا الإسلامية الحضارية التي تشترك فيها كل مكونات الجماعة الوطنية، فكلها مسلمة بالعقيدة أو بالحضارة.[٤]

ثالثًا : تراجع النفوذ الكردي:

من المفاجآت الأخرى التي شهدتها انتخابات عام (٢٠١٠م) هو: التشرذم الكردي، الذي صار واضحًا للمتابعين مع حرص الكرد على الظهور بمظهر الوحدة -والقوة-، وكأنّها تريد بذلك الظهور عدم إضاعة الفرصة التاريخية والحلم الذي صار حقيقة، في ظل ما تمَّ جَنْيُهُ من مكاسب -بفضل الدعم الأمريكي- منذ عام (١٩٩١م)، أو تلك التي تم تثبيتها في قانون إدارة الدولة، وفي الدستور الجديد، الذي كُتب تحت رعاية الاحتلال، ويلقى الآن جدلاً واسعًا بين الأوساط السياسية والشعبية في العراق.

من المفاجآت الأخرى التي شهدتها انتخابات عام (٢٠١٠م) هو: التشرذم الكردي، الذي صار واضحًا للمتابعين مع حرص الكرد على الظهور بمظهر الوحدة -والقوة-، وكأنّها تريد بذلك الظهور عدم إضاعة الفرصة التاريخية والحلم الذي صار حقيقة، في ظل ما تمَّ جَنْيُهُ من مكاسب -بفضل الدعم الأمريكي-.

لقد طفت على السطح أخيرًا حركة يسميها قادتها بأنها «حركة تصحيح» داخل الاتحاد الوطني الكردستاني (الذي يتزعمه جلال طلباني)، وحتى بفرض عدم وجود صلة بين هذه الحركة والخصم التاريخي اللدود لجلال الطلباني وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني وحصرًا عائلة البرزاني، فإنَّ ظهور «حركة التغيير» بقيادة نوشيروان مصطفى، وبقدر ما يحمله من مشاعر التململ داخل الاتحاد، فإنه ودون أدنى شك سيحظى بترحيب صامت من جانب العدو الذي ما من صداقته بُدّ (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، أما عموم الأكراد فإنَّ حالة التململ التي يعانون منها، ويتعرضون فيها لقمع تحت لافتة الدفاع عن مكاسب الشعب الكردي

(١) على سبيل المثال لم يستطع الشيخ أحمد أبو ريشة رئيس صحوة العراق (الذي تحالف مع وزير الداخلية جواد البولاني) تحقيق انتصار يُذكر في محافظة الأنبار التي تعد موطنًا لنفوذه، ولم يحقق سوى مقعد واحد من مجموع (١٤) مقعدًا، بينما حصد إياد علاوي ومن تحالف معه في تلك المحافظة ما مجموعه (١١) مقعدًا.

(٢) جريدة العرب اليوم الأردنية، بعددها الصادر يوم السبت، الموافق (٢٠١٠/٤/١٠م).

(٣) ينظر: الأستاذ ياسر الزعاترة، في دراسة له بعنوان (السنة والعلمانية و«الإسلامي» في انتخابات العراق)، مصدر سابق.

(٤) ينظر: الأستاذ راشد الغنوشي، في دراسة له بعنوان (في العراق اليوم.. العلمانية أم الإسلام؟)، منشورة على الشبكة العنكبوتية.

وحقوقه القومية، إضافة إلى تفشّي حالة الفساد المالي والإداري وملاحقة الناشطين الأكراد الذين يسلطون الأضواء عليها، كلها من دواعي التذمر المتزايد في المنطقة الشمالية من العراق.[١]

ولكن، أمام هذا التشرذم الكردي، فهل سيكون ذلك سببًا في إقصائهم عن العملية السياسية؟! إنَّ من حقائق الواقع السياسي الجديد لعراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، أنَّ التحالف الكردستاني رقم لا يمكن استبعاده من معادلة أية حكومة يتم تشكيلها في بغداد؛ لأنَّ الحكومة ستسير في هذه الحالة على قدم واحدة أو في أحسن أحوالها ستكون بحاجة إلى عكازة خارجية لفرض واقع آخر، فأيّ استبعاد للتحالف الكردستاني من أية تشكيلة وزارية سيدق ناقوس الخطر الذي يهدد وحدة العراق، ويعد الأرضية المناسبة لتحويل الأمر الواقع في شمال العراق إلى حقيقة قانونية، أو أن يحصل تغيير في توجّه زعامة الحزبين الكرديين لجهة التعاطي مع الملف العراقي بطريقة جديدة، أما إذا دخل التحالف الكردستاني الحوار مع القائمة أو القوائم المهيأة لتشكيل الحكومة، فإنه سينتزع أكبر قدر من التنازلات بشأن الملفات المرحَّلة من البرلمان الحالي إلى البرلمان المقبل، وربما يقع في المقدمة منها موضوع كركوك بالدرجة الأولى، والمناطق التي يطلق عليها وصف (المناطق المتنازع عليها) وبخاصة إذا ما دخل بائتلاف مع قائمة الائتلاف الوطني العراقي، التي تعد العدة للمضي بصفقة مع التحالف الكردستاني: كركوك مقابل فيدرالية الوسط والجنوب.

إنَّ المتابع للشأن الانتخابي يرى أنَّ الأكراد قد دخلوا انتخابات عام (٢٠١٠م) بأربع قوائم، وليس بقائمة واحدة، كما كانت الحال عام (٢٠٠٥م) حينما كان الحزبان الكرديان الرئيسان (حزب طلباني وبرزاني) موحدين في قائمة واحدة، تحت مسمى (التحالف الكردستاني).

إنَّ هناك إجماعًا كرديًا على بعض القضايا بغض النظر عن الخلافات الداخلية في إقليم كردستان. غير أنَّ العامل المحلي لعب دورًا في تقرير نتائج الانتخابات في إقليم كردستان، خاصة فيما يتعلق بالبعد اللغوي والثقافي، فمناطق السليمانية وكركوك وإلى حد ما محافظة ديالي صوتت للاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة طلباني)، وقائمة التغيير، في حين كان التصويت الرئيس للحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة برزاني) في أربيل ودهوك ونينوى.[٢]

فهل هذا الانقسام دليل تعافي العمل الديمقراطي الذي تشهده ساحة العراق؟ أم أنه يعكس واقع الخلاف بين مكونات تتمتع بقومية ولغة واحدة؟ هناك أنصار لكل من هاتين الفرضيتين، في الوقت الذي يرى فيه بعض المحللين أنَّ هذا دليل على حالة الضعف التي يعاني منها الأكراد، وهو سبب في تراجع نفوذهم في مركز العراق في بغداد، بينما يرى آخرون أنَّ ذلك التشرذم قد يكون صالحًا للعملية السياسية، كون الخلافات الحاصلة هذه المرة على البرامج وليست على القوميات!!

لكنَّ السؤال الوجيه هنا، أن يقال: في ظل الواقع الكردي، وتدني نسبة المقاعد التي حصلوا عليها أمام ما حصلت عليه القوائم الأخرى (كالعراقية، ودولة القانون، والائتلاف الشيعي) هل من الممكن أن يبقى الشدّ الكردي في ظل المطالبة بمنصب رئاسة جمهورية العراق.

إنني أتوقع أنَّ ما أفرزته تلك الانتخابات من نتائج قد تلقي بظلالها مستقبلاً على تولي الأكراد لمنصب رئاسة الدولة، خاصة وأنَّ هناك تنافسًا حميمًا لنيل

(١) ينظر: الأستاذ نزار السامرائي، في دراسة له بعنوان (استشراف مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠)، مصدر سابق.

(٢) لمزيد من التفصيل، ينظر: جريدة العرب اليوم الأردنية، بعددها الصادر يوم السبت، الموافق (٢٠١٠/٤/١٠م).

كرسي رئاسة الوزراء بين التحالف القائم بين المالكي والحكيم من جهة، وبين الكتلة العراقية من جهة أخرى، وبالطبع فإنَّ حصول إحدى القائمتين على كرسي الوزارة سيحتم حصول القائمة المتنافسة على كرسي الرئاسة.

ويبدو لي أنَّ الكرد باتوا مقتنعين (في دواخل نفوسهم على الأقل) بهذا؛ لأنَّ الاستحقاقات الانتخابية تتحكم هذه المرة في اعتلاء المناصب، ومن هنا فإنَّ ما يطلقه ساسة الكرد من تصريحات هنا وهناك عن تفكيرهم بالانسحاب من العملية السياسية في حالة الوقوف بوجههم في الحصول على الرئاسة، ما هي إلا مفرقعات فارغة، تأتي من فراغ دستوري.

ويزيد الأمر تأكيدًا ما أعلن عنه بُعيد زيارة نائب الرئيس الأمريكي «جون بايدن» الذي التقى بطلباني والمالكي والهاشمي وعلاوي والحكيم، في ظل ما أعلن عنه من تسريبات بأنَّ «بايدن» أخبر الكرد بأنَّ كرسي الرئاسة ربما لم يعد من نصيبهم[1] في ظل نتائج الانتخابات، وما تفرزه الكتل من تفاهمات.

المحور الخامس
العراق.. واستحقاقات المرحلة القادمة

ملامح المرحلة القادمة:

لا بد من معرفة بعض الحقائق التي يتضح معها هذا الموضوع بجلاء، ومن أهمها ما يلي:

(١) إنَّ عراق اليوم يضم مجموعة من الكتل المتناحرة، على كل شيء، من منطلقات عرقية وطائفية وحزبية داخل كل طائفة أو عرق، فمن حكم العراق منذ نيسان ٢٠٠٣ وحتى الآن، هم من الذين عاشوا في الخارج لسنوات طويلة حصلت فيها تغييرات جوهرية على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، حتى بدا وكأنَّ الولايات المتحدة حرصت على معاقبة العراقيين مرتين، مرة حينما غزت بلدهم ودمرت بنية الدولة ومؤسساتها، ومرة أخرى عندما فرضت عليه حكامًا يحملون منطقًا ثأريًّا من جهة، ويجهلون طبيعة المجتمع العراقي من جهة أخرى.

(٢) إنَّ أية قائمة انتخابية لم تستطع بلوغ الرقم الذي تستطيع من خلاله تشكيل الحكومة؛ وإذ لم تحقق أية قائمة انتخابية ذلك، فإنَّ باب التفاوض سيكون مفتوحًا على مصراعيه، وطبعًا تحكم هذا التفاوض جملة من الأولويات، التي تتلاعب بها مشاعر الطائفية والعرقية.

وقد قلت سابقًا: إنَّ التحالف الكردستاني رقم لا يمكن استبعاده من معادلة أية حكومة يتم تشكيلها في بغداد؛ لأنَّ الحكومة ستسير في هذه الحالة على قدم واحدة أو في أحسن أحوالها ستكون بحاجة إلى عكازة خارجية لفرض واقع آخر.

وأمام ذلك، فإنَّ ثمة رأيين متناقضين يحددان المستقبل الذي ينتظره الشعب العراقي، فمن قائلٍ: إنَّ العراق مقبل على تغيير شامل، من خلال حكومة وطنية منتظرة، تسعى لتحقيق التوافق، واقتلاع المشروع الطائفي والعرقي، ورفض التقسيم (الفيدرالية)، والعمل على تقديم الخدمات المتنوعة للشعب العراقي.

في حين يرى آخرون: أنَّ الوضع لا يختلف عن سابقه، وأنَّ العراقيين ينتظرون أيامًا سودًا لا تختلف عن سابقاتها في عهود الحكومات المتعاقبة في ظل الاحتلال. خاصة وأنَّ من فاز بمقاعد البرلمان، ويتوقع تبوءهم للمناصب الحكومية والسياسية المختلفة هي ذات الوجوه القديمة، التي خبرها الشعب وعرفها عن قرب على مدى سنين، من أمثال إياد علاوي، والجعفري، والمالكي، والجلبي، والهاشمي، والطلباني، والبرزاني، وغيرهم.

(١) وقد أشاع جلال طلباني عقيب لقائه جون بايدن بأنَّ بايدن يؤيد تجديد رئاسته لولاية ثانية، الأمر الذي نفاه الأمريكيون. للمزيد، ينظر: وكالة عراق الغد، بتاريخ ١٣/تموز/٢٠١٠م، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.iraqoftomorrow.org/index/84383.html

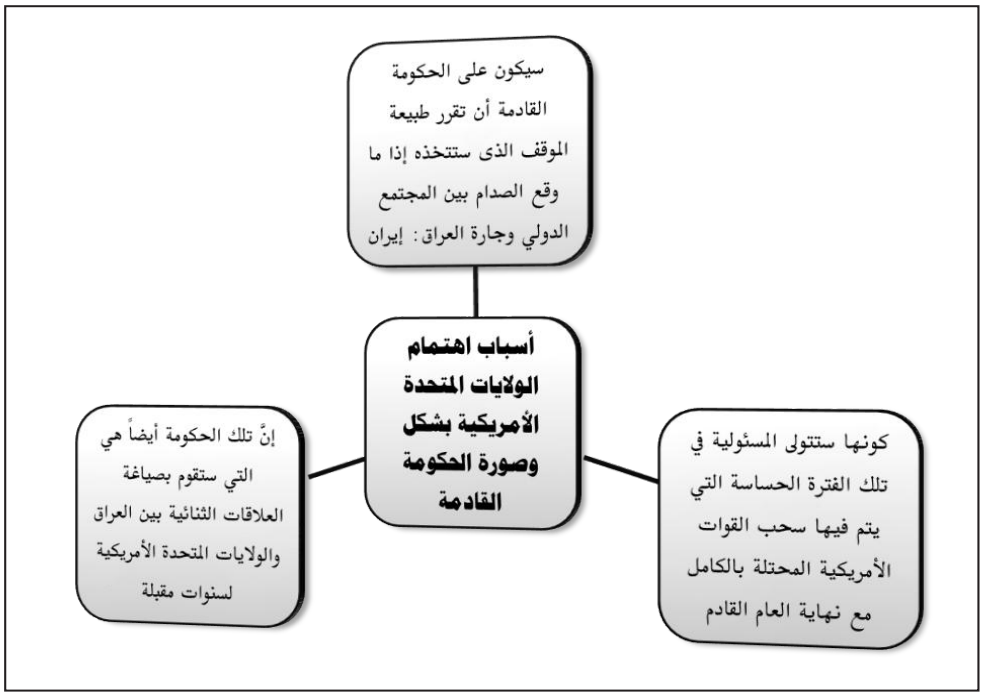

وهذا ما يقودنا بفضول إلى معرفة خطورة المرحلة القادمة، ونسبة التفاؤل أو التشاؤم في مستقبل العراق، وما يمكن فعله من أجل استعادة عافية بلاد الرافدين.

خطورة المرحلة القادمة:

إنَّ الفترة القادمة التي سيمر بها العراق ستكون الأصعب والأكثر خطورة، ما لم تحقق الأحزاب والتكتلات جملة من الأولويات، التي تبدأ من الإيمان بوحدة العراق أرضًا وشعبًا، وتنبذ التخندق العرقي والطائفي، وتحارب الفساد المالي والإداري، وتعتمد خططًا جدية لإعادة إصلاح وتأهيل مؤسسات الدولة، وتطهيرها من آثار المحاصصة الطائفية والحزبية، وخاصة القوات المسلحة بمؤسستيها الدفاعية والأمنية، وإعادة الحقوق المهضومة لشرائح عريضة من الشعب العراقي، والحدّ من ثقافة العنف والانتقام والاعتقالات العشوائية، التي ملأت بها المعتقلات بعشرات الألوف.

وستكون الخطورة مضاعفة في حال عدم وجود إرادة سياسية صلبة تتجاوز المحاصصة المقيتة لافتقار أغلب الأطراف للجدية والمصداقية والحكمة، وتعويلها على الجمل الخطابية ذات الاستخدام المزدوج، في محاولة منها لتحويل المشهد السياسي إلى ساحة مساومات أساسها المكاسب مقابل الشعارات.[1]

وأيضًا لا يمكن بحال من الأحوال تجاهل ضبابية المرحلة القادمة في ظل الوعود الأمريكية بالانسحاب من العراق نهائيًا بحلول نهاية عام (٢٠١١م)، وما سيفرزه ذلك من آثار على المستويين الأمني والسياسي.

فأما استحقاق المستوى الأمني؛ فإنَّ واقع القوات العسكرية يؤكد بأنها مشتتة الولاء، وعمودها الفقري من الميليشيات، وتفتقر إلى التجهيز، وإلى عقيدة عسكرية وطنية.

أما المستوى السياسي فلم تكن الأمور بأفضل حال مما تقدَّم؛ إذ إضافة للتصدع والصراع بين حلفاء الأمس على السلطة والثروة، ناهيك عن الشلل الذي أصاب معظم مفاصل هذه العملية، وفشل الحكومات المتعاقبة وآخرها حكومة المالكي في إنجاز ما اتفقت عليه مع

(١) ينظر: سارة وليد، دراسة بعنوان (خطورة الانتخابات النيابية القادمة على مستقبل العراق) منشورة بتاريخ ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٩م.

إدارة الاحتلال لتسوية ملفات كان من المقرر في حال إنجازها تهيئة أرضية مناسبة ومستقرة للانسحاب الأمريكي، ومنها: ملف إعادة النظر في الدستور، وكذلك إصدار عفو عام لإطلاق سراح عشرات الآلاف من الأبرياء، وإجراء مصالحة وطنية حقيقية، وضمان عودة الملايين من المهجرين العراقيين.

لقد أصدرت (مجموعة الأزمات الدولية Lnternational Crisis Group)[1] تقريرًا عن الوضع الانتخابي في العراق، وما يمكن أن يفرزه من تداعيات، فقالت: «إذا كان الطريق إلى الانتخابات شاقًّا، فإنَّ الطريق ما بعد الانتخابات سيكون أكثر مشقة؛ فحتى البرلمان الجديد سيجد صعوبة في معالجة العدد الكبير من الصراعات غير المحسومة في مسعاه لتشكيل حكومة جديدة».

وعلى مستوى العلاقة بين العراق وأمريكا في المرحلة القادمة؛ فمعلومٌ أنَّ حكومة المالكي وقّعت مع الولايات المتحدة اتفاقيتين في يوم واحد في (٢٠٠٨/١١/١٧م)؛ حيث تتناول الاتفاقية الأولى وضع وأنشطة القوات الأمريكية المحتلة حتى موعد انسحابها في أواخر شهر ديسمبر عام ٢٠١١م. فيما حملت الاتفاقية الثانية عنوانًا طنانًا، فقد أطلق عليها (اتفاق الإطار الاستراتيجي للعلاقات بين الولايات المتحدة والعراق). وتشمل هذه الاتفاقية بنودًا تتناول التعاون بين البلدين في الأمور الاقتصادية والاستثمارية والعلمية والثقافية ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى الجوانب الدفاعية والأمنية.

فإذا كانت الولايات المتحدة قد وقّعت بالفعل اتفاقيات مع العراق تضمن تعاونه ربما لعقود طويلة، فما هو سر اهتمام أمريكا بمستقبل وشكل الحكومة الجديدة في العراق؟

تجيب مستشارة الأمن القومي الأمريكي في عهد جورج بوش، ومستشارة سلطة الاحتلال في العراق (ميجان أوسوليفان) على هذا التساؤل من خلال تحديد بعض الأولويات الأمريكية فتقول: «إنَّ أهمية الحكومة العراقية الجديدة بالنسبة للولايات المتحدة تكمن في أنها ستتولى المسئولية في تلك الفترة الحساسة التي يتم فيها سحب القوات الأمريكية بالكامل مع نهاية العام القادم. وتشير إلى أنَّ هذه الحكومة أيضًا هي التي ستقوم بصياغة العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة لسنوات مقبلة. وسيكون على هذه الحكومة أن تقرر طبيعة الموقف الذي ستتخذه إذا ما وقع الصدام بين المجتمع الدولي والجارة إيران».[2]

وفي حوار أجرته مجلة البيان بعددها الصادر في شهر شعبان (١٤٣١هـ) مع سماحة الشيخ حارث الضاري (الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق) يستشرف فيه مستقبل العراق من خلال ما أفرزته وتفرزه العملية السياسية في العراق، فهو يؤكد أنَّ نتائج الانتخابات تمخضت عن أربع كتل رئيسة متقاربة في العدد، أو متقاربة في النفوذ، ولا تستطيع أي كتلة أن تشكل بمفردها الحكومة القادمة (كما بينتُ سابقًا)، ولا يبدو أيضًا أنَّ ائتلافًا بين كتلتين أو ثلاث قد يؤدي لتشكيل الحكومة لأسباب وضعتها العملية السياسية أساسًا؛ ولذلك -في أقرب التقديرات- فإنَّ الحكومة ستؤلَّف في النهاية من أربع كتل هي: (دولة القانون) و(الائتلاف الوطني) و(التحالف الكردستاني) و(القائمة العراقية).

وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّ هذا الائتلاف الرباعي سيكون ضعيفًا، ولن يأتي بحكومة قوية يمكن أن تسهم في إخراج العراق من المشاكل التي هو فيها، وجلب الأمن والاستقرار لأبنائه، أو على الأقل التخفيف من مشاكله ومعاناة أبنائه؛ **وذلك للأسباب الآتية**:

(١) مجموعة الأزمات، مقرها في بروكسل، وقد أصدرت التقرير بتاريخ (٢٠١٠/٢/٢٥).

(٢) جاءت هذه الإجابة عن هذا التساؤل في مقال لها بجريدة (الواشنطن بوست) بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧م.

(١) آلية اتخاذ القرار فيها ستكون في الغالب بالتوافق، وهذا التوافق غالبًا ما سيكون على حساب مصلحة البلد وأهله.

(٢) قرارات الحكومة ستكون خاضعة للتدخلات الخارجية؛ لأن هذه الحكومة ستعترضها عقبات كثيرة ستضطرها إلى الرجوع إلى الجهتين المهيمنتين على الشأن العراقي في هذه المرحلة، وهما: أمريكا وإيران.

(٣) لا يستطيع أي طرف يدعي أنه وطني، وأنه جاء من أجل حل مشاكل العراق، وتأمين الأمن والاستقرار والعيش المناسب لأبناء الشعب العراقي.. لا يستطيع تقديم شيء يُذكر؛ لأنه سيصطدم بتوجهات الآخرين الذين لا يريدون للعراق أمنًا واستقرارًا وتعايشًا سلميًّا حقيقيًّا.

وخلاصة القول: إنَّ الانتخابات وما سيسفر عنها من حكومة لا يمكن أن تؤدي إلى تغيير الأوضاع في العراق، بل ستسهم في تأزيمها وتعميقها أكثر من أي وقت مضى.

معلومات إضافية

بقية القوائم والائتلافات المشاركة في الانتخابات العراقية ٢٠١٠م

اتحاد الشعب:

يلتف هذا الائتلاف ـ الذي يرأسه حميد مجيد موسى ـ حول الحزب الشيوعي العراقي، وينضم إليه عدد من الكيانات والأحزاب الصغيرة مثل الحزب الوطني الديمقراطي الأول جناح هديب الحاج حمود، وقائمة كلدو آشور الديمقراطية بجانب عدد من الشخصيات المستقلة.

قدم الائتلاف قائمة انتخابية تضم ٢٧٥ مرشحًا. وتضم في عضويتها شيوعيين وديمقراطيين يساريين ومستقلين وشخصيات اجتماعية وأدبية ورؤساء عشائر.

ائتلاف العمل والإنقاذ الوطني الحر:

ينشط هذا الائتلاف في المحافظات الجنوبية، وهو تجمع لعدد من الأحزاب والحركات والشخصيات (جميعها غير ممثلة في البرلمان السابق)، ويرأسه كاظم البديري. يشير برنامجه السياسي إلى أن أول أهدافه «العمل من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية والاستقلال التام بإجراء المصالحة الوطنية بين جميع أبناء الشعب، وإبراز دور العناصر العراقية المخلصة. فضلاً عن إبعاد تأثير الجهات الضاغطة على مصادر صنع القرار السياسي والإداري مثل (المؤسسات الدينية – الجهات الحزبية – الرأسمالية).

ومن أبرز مكوناته: تجمع كفاءات أكاديمية، العمل والإنقاذ الوطني، حزب الولاء الإسلامي.

ائتلاف عشتار الديمقراطي:

ائتلاف يضم عددًا من الكيانات والأحزاب التي تمثل نصارى العراق ويرأسه عمانوئيل خوشابا، يركز الائتلاف في برنامجه على وحدة (الشعب الكلداني السرياني الآشوري)، أبرز مكوناته: المنبر الديمقراطي الكلداني، حزب بيت النهرين الديمقراطي، الحزب الوطني الآشوري.

ائتلاف الإرادة والتغيير:

ائتلاف شكله الشيخ محمود دحام مجحم، وهو شخصية عشائرية من محافظة الأنبار، يرفع الائتلاف شعارات وحدة العراق وسيادته الكاملة، وإعادة صياغة الدستور ليكون معبرًا عن إرادة ووحدة العراقيين كافة، ومعالجة آثار المحاصصة الطائفية والعرقية.

وتشير أدبيات الائتلاف إلى أنه يمثل نخبة من قوى وكيانات وشخصيات شبابية وعشائرية واجتماعية ومؤسسات مجتمع مدني، ومنظمات لحقوق الإنسان، وتجمعات نسوية وطلابية، ويقدر عددها بـ ٥٠ كيانًا، وأبرز مكوناته: تجمع الإرادة والبناء، تجمع أمل العراق المستقل، تجمع العراق الجديد.

تحالف الوحدة الوطنية:

نشأ التحالف من اتفاق «تجمع الوحدة الوطنية» الذي يتزعمه نهرو عبد الكريم، وهو ابن أحد شيوخ الطرق

الصوفية في العراق (الطريقة الكسنزانية) و«مجلس الحوار الوطني» الذي يتزعمه خلف العليان، وعدد من الكيانات السياسية مثل: الكتلة الوطنية الأصيلة /أصلاء، منظمة أنصار الرسالة، جبهة الولاء للعراق، بجانب عدد من الشخصيات العشائرية. يشير البيان التأسيسي للتحالف إلى أنه : «يشمل شرائح وأطيافًا واسعة من الشعب العراقي، ويبتعد عن كل التوجهات والمحاصصات الطائفية التي بنيت في المرحلة الماضية «.

تحالف القوى العراقية:

تحالف من شخصيات عشائرية ورجال أعمال أنشأه «مصدف ريكان الكعود» وهو شخصية عشائرية في محافظة الأنبار، يرفع شعارات عامة عن تجنب المحاصصة الطائفية والمذهبية.

أبرز المكونات: تجمع القوى العراقية، جبهة الاعتدال الوطني، المجلس السياسي الوطني، حركة صحوة بلاد الرافدين.

المصدر: خارطة الائتلافات والتحالفات في الانتخابات العراقية، هيئة الإذاعة البريطانية BBC، على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/lg/middleeast/2010/03/100305_sj_iraq_coalations_tc2.shtml

الأهداف التي تسعى دول الخليج إلى تحقيقها في العراق:

إن المشهد السياسي العراقي بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠١٠م وظهور النتائج النهائية يطرح أمام دول مجلس التعاون الخليجي متطلبات تسعى إلى تحقيقها في العراق، وتأمل أن تتوافق مع مصالحها وسياساتها في المنطقة عامة وفي العراق خاصة وهي بالشكل الآتي:

(١) تشكيل حكومة عراقية وطنية شاملة، لا تستثني فئة أو طائفة، بغض النظر عن التوجهات. والذي يبدو أنَّ الكتلة السياسية الأقرب لهذا الطرح بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي هي القائمة العراقية.

(٢) الانفتاح من قبل دول مجلس التعاون الخليجي للحوار مع مختلف القوى العراقية السياسية الفائزة في الانتخابات ٢٠١٠م ومنها ما جرى مع أعضاء من الهيئة السياسية للتيار الصدري في الرياض مع الأمير سعود الفيصل. وكذلك استقبال العاهل السعودي لعمار الحكيم، وجلال طلباني، ومسعود برزاني. ثم زيارات قيادات القائمة العراقية طارق الهاشمي ورافع العيساوي وإياد علاوي الى الدوحة، والمنامة، وأبوظبي، والرياض، وزيارة قيادة الائتلاف الوطني العراقي برئاسة عادل عبد المهدي إلى الكويت.

(٣) تشدد دول مجلس التعاون الخليجي على أن تكون (المصالحة الوطنية) أساس برنامج الحكومة العراقية المقبلة من أجل تخفيف الاحتقان السياسي والطائفي، وإعطاء الفرصة للعرب السنة في استعادة دورهم في العملية السياسية والمؤسسات الحكومية والرسمية.

(٤) تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدم السماح للنفوذ الإيراني بأن يزداد ويتوسع في العراق، داخل أجهزة الحكومة العراقية المقبلة الأمنية، والسياسية، وأن تكون علاقات العراق مع إيران قائمة على أساس المصالح والاحترام المتبادل.

(٥) تهـــدف دول الخليج إلى الاطمئنان على وضع الحكومة العراقية خلال الســـنوات الأربع المقبلة، مع تأكيد إدارة الرئيس الأمريكي أوباما على موعد انســـحاب القوات الأمريكية من العراق منتصف عام ٢٠١١م، وضرورة الاطمئنان على عدم حصول فراغ سياسي وأمني في العراق يولد حالة الفوضى والعنف الطائفي، مما يؤثر على الاستقرار والأمن الخليجي.

(٦) ترســـيخ مبدأ الديمقراطية في العملية السياســـية في العراق، والتحوّل من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة الديمقراطيـــة، خوفًا من عودة شـــبح الدكتاتورية من جديد، مما يهدد اســـتقرار دول المنطقة عمومًا، ومنطقة الخليج خصوصًا.

(٧) التعـــاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في إقامة حكومـــة عراقية منفتحة على العرب والعالم في السياسة الخارجية، وتؤدي الالتزامات الدولية للعراق تجاه الكويت؛ لاستكمال غلق هذا الملف بأبعاده المالية والسياسية والإنسانية، وخاصة البند السابع من الميثاق الدولي.

المصـدر: مفيـــد الزيدي، دول مجلس التعاون الخليجي وعراق ما بعـــد انتخابات ٢٠١٠م، ٩ مايو ٢٠١٠م على الرابط:

http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=araa&id=2740&lang=ar&PHPSESSID=062

حقائق استعادة عافية العراق:

ثمة جملة من الحقائق التي تســـهم بشكل ملحوظ في نهضة العراق، مما يصلح أن يكون خطًا للشروع في مدّ جســـور الثقة بين العراقيين، ومعرفة من يقف مع شـــعبه واستقلاله وسيادته، ومن يسير في مشروع آخر. وهي كما يلي:

(١) إنَّ العلة الأساســـية في قضية العراق تكمن في الاحتلال ومشـــروعه السياسي، واتفاق جميع العراقيين المخلصين على هذه الحقيقة بدون مواربة هو مفتاح الحل، والآلية في تفعيل إنهاء ملف الاحتلال هي الشـــروع في الاتفاق مع فصائل المقاومة والقوى السياسية الأخرى المناهضة للاحتلال على جدولة انسحابه ضمن حزمة المطالب السياسية الأخرى.

(٢) المقاومة العراقية الوطنية رد فعل طبيعي مشروع على فعل غير مشروع، وهي لا تنشأ إلا حين يحتل ويغزو أجنبي إقليم شعب أو جزءًا منه، ولولا الاحتلال ما عرفنا المقاومة. فهي تمثل شرف وإرادة الشعب العراقي وتعدّ حقًا مكفولاً قانونًا وشـــرعًا وأخلاقًا، ويجب على جميع الأطراف الاعتراف بها صراحة وتمييزها عن الإرهاب الذي يستهدف العراقيين الأبرياء.

(٣) تشـــكيل لجنة عراقية مستقلة ومحايدة بإشـــراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لإعادة النظر في الدستور الذي جرى إعداده في ظل وإشراف قوات الاحتلال خلافًا لقواعد القانون.

(٤) حلّت قوات الاحتلال الغازية -بقرارها المرقم (٢) يوم (٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٣م) الســـاري المفعول- الجيشَ الوطني العراقي، واســـتعانت عوضًا عنه بقوات غير رسمية شكلت امتدادًا للميليشيات والعصابات التي قدمت مع قوات الاحتلال وتعمل تحت إشـــرافه. كما أنها تدين بالولاء لأحزابها وطوائفها وقومياتها وليس للعراق. لذا

يتطلب إعادة تنظيم وتشكيل الجيش العراقي ابتداء بقياداته الوطنية بعد استبعاد العناصر المسيئة، وإلغاء كافة الميليشيات المسلحة الطائفية والعرقية واعتبارها خارجة عن القانون، ودعوة المواليد لكل عراقي أتم الثامنة عشر لخدمة العَلم لمدة سنة واحدة بغض النظر عن الدين أو المذهب أو القومية.

(٥) الإقرار بالحقوق القومية والثقافية لكافة مكونات الشـــعب العراقي، وبضرورة التوزيع العادل للثروات وفق خطط مدروســـة للمشاريع الخدمية والاســـتراتيجية بما يضمن نموًا وازدهارًا اقتصاديًا وحضاريًا متوازنًا في عموم العراق دون تمييز، كذلك تقاســـم الصلاحيات بين المركز والمحافظات بما لا يجزئ سيادة العراق أو يمس وحدته أرضًا وشـــعبًا، والتأكيد على أنَّ العراقيين مواطنون متســـاوون أمام القانون بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين.

(٦) إطلاق سراح عشرات الآلاف من الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال وسجون السلطة، وتشكيل لجان دولية بإشـــراف الأمم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات والجرائم ضد الإنســـانية التي ارتُكبت بحقهم، ومحاكمة المسئولين عنها، وتعويضهم ماديًا ومعنويًا.

(٧) تشـــكيل لجنة قضائية عراقية دولية لمطالبة دول العدوان التي شـــاركت فـــي غزو واحتلال العراق بدفع تعويضـــات عن كافة الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالشـــعب العراقي، وتقـــديم هذه الدول الاعتذار إلى الشـــعب العراقي، وملاحقة مجرمي الحرب الذين قادوها وقاموا بتأجيجها تحت حجج باطلة بوصفهم مجرمي حرب.

المصدر:

د.خالد المعيني، وهم المصالحة.. وحقائق العراق السبع، ٢٦ مارس ٢٠٠٩م، الجزيرة نت، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DDCB9361-226E-44BD-B8A9-B4F2A4E0C592.htm